الأمم المتحدة

A/59/PV.78

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٧٨**
الثلاثاء، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الطوارئ، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

السيد هاشي (الصومال) (تكلم بالانكليزية): في البداية اسمحوا لي بأن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن تقديرنا العميق لإعادة الدعوة إلى عقد الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة لتناول كارثة سونامي التي دمرت عددا من البلدان في آسيا وأفريقيا. وأنتهز أيضا هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن عميق تعازينا لحكومات وشعوب إندونيسيا وسري لانكا وملديف والهند وتايلند وكينيا وتترانيا وسيشيل. لقد كان التدمير واسع النطاق وأسفر عن فقدان لا سابق له للحياة وتخريب لا نظير له. ونقدم أيضا أعمق تعازينا لجميع البلدان الأخرى التي فقدت مواطنين منها نتيجة عن هذه الكارثة.

وكانت استجابة المجتمع الدولي فورية وسخية. ومناشدة الأمم المتحدة الفورية وتعهدات أعضاء الأمم المتحدة، بالإضافة على مشاركة وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، ستخفف بالتأكيد آثار سونامي. وفي هذا الصدد أود أن أشكر الأمين العام على إطلاقه أول نداء فوري للأمم المتحدة وعلى مبادرات أخرى اتخذها. والتزام المجتمع الدولي بإعادة التأهيل والتعمير على الأمد الطويل التزام سليم وطيب جدا. وأنتهز أيضا هذه الفرصة لأشيد بوكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة على جهودها التي لا تكل في تنسيق المساعدة الغوثية في الصومال وبلدان متضررة أخرى.

والصومال أحد البلدان الأفريقية التي تضررت ضررا شديدا بأمواج سونامي. ففي صباح ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، كانت جماعات الصيادين على طول الساحل الواسع للصومال – وهو أطول ساحل في أفريقيا – تستعد لبدء يومها. وبعد ثماني ساعات تقريبا من عصف سونامي بآسيا، لم تكن لدى الصيادين أي فكرة بان حياتهم ستتغير إلى الأبد. فقد سحقت أمواج سونامي حوالى ٧٠٠ كيلومتر من الساحل الصومالي، من الرأس الشمالي لهافون إلى الساحل الجنوبي لمقديشو وما وراءه.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-21092 (A)
0521092

وقام وفد من الحكومة الصومالية مؤخرا بزيارة إلى المناطق المتضررة بغية تقييم حجم الخراب الذي سببته سونامي. وتقدر الخسائر الحالية في الأرواح بـ٥٠٠ قتيل، ويقدر أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص تم تشريدهم وتركوا بلا مأوى. ويجدر بالذكر انه، لو كانت توجد نظم سليمة للإنذار المبكر في المحيط الهندي، لكانت مدة ثماني ساعات كافية لإجلاء عدد لا يحصى من الضحايا ولإنقاذ حياتهم. وفي هذا الصدد، نؤيد إنشاء نظم إقليمية للإنذار المبكر في المحيط الهندي وما وراءه، على النحو المتوخى في مشروع القرار المعروض على الجمعية.

ولا شك في أن الأضرار التي سببتها أمواج سونامي ستخلف أثرا دائما على الصومال لفترة من الوقت. والمناطق المتضررة – وخاصة في مدينة هافون الريفية، حيث دمر ما يزيد على ٩٥ في المائة من المنازل – تعيش حاليا في حالة من الدمار الشاملين والفناء. لم تعد توجد منازل وطرق ومستشفيات ومدارس. وأتلفت مجتمعات الصيادين المحلية إلى حد ضياع جميع القوارب تقريبا – ٦٠٠ ١٢ منها – والشباك، وما تبقى تعرض لأضرار شديدة ويمثل خطرا على السلامة. ويجري إيواء المشردين تحت لفائف بلاستيكية وفرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة أو في أكواخ مصنوعة من الأغصان، مما يترك العديد من الأشخاص المتضررين دون صرف صحي سليم ومع وجود القليل من المياه النظيفة أو الأدوية أو الأغذية التي تمس الحاجة إليها.

ومن جراء سونامي، تغير المخطط الجغرافي العام لساحل شمال شرقي الصومال، ولم يعد للسكان خيار سوى إعادة بناء منازلهم في الداخل بغية تفادي تعرضهم للفيضان عند ارتفاع مستوى البحر. والمخيمات المؤقتة مزدحمة للغاية، وبالتالي قد تتفشى أمراض الملاريا والكوليرا وحمى التيفوئيد وإصابات الجهاز التنفسي وغيرها من الأمراض. ويبذل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الإغاثة أقصى جهودها في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ولكن تقوم حاجة أكبر إلى إجراء تقييم شامل للدمار المادي والنفسي الذي عاناه ضحايا سونامي في الصومال.

كما أن وكالات الإغاثة أنفسها في المناطق المتضررة في الصومال بحاجة إلى مساعدة عاجلة. وفي مواجهة الأحوال السيئة للطرق وشبكات الاتصالات والتحدي المروع لتوفير الأغذية والمأوى للآلاف، فإن وكالات الإغاثة هذه في حاجة ماسة إلى المزيد من الوسائل الفعالة للوصول إلى المناطق والقرى المعزولة في المدن الواقعة شمال شرقي الصومال التي ما زالت مغمورة جزئيا بالمياه.

ويجدر بالذكر أيضا أن المنطقة المتضررة كانت، قبل حدوث سونامي، تعاني من أزمة إنسانية واسعة النطاق، مع جفاف استمر لمدة أربعة أعوام، وفيضانات دورية ودرجات حرارة باردة بشكل غير عادي. وعلاوة على ذلك، تزامنت سونامي مع معلم هام في تاريخ الصومال هو، بالتحديد، تشكيل حكومة وحدة وطنية قبل وقت قصير تشمل جميع الأطراف في الصومال. ولكن الحالة الإنسانية الكئيبة بالفعل، بالترافق مع سونامي، تمثل تحديات جديدة كبيرة للحكومة الصومالية الناشئة. وهذا يؤكد على الحاجة الماسة إلى تقديم الدعم إلى الحكومة الجديدة.

وأناشد جميع الدول أن تهب إلى عون الصومال بغية مساعدتنا على تعزيز إرادتنا السياسية وقدراتنا والتنسيق الإنساني من أجل تخفيف أثر الأزمة على أفضل نحو. ونناشد البلدان المتقدمة التي في وسعها أن تؤثر تأثيرا إيجابيا. ويقتضي التصدي لهذه الكارثة التزاما مستمرا بإعادة تأهيل وتعمير النسيج الاجتماعي والاقتصادي، لأجل طويل بعد ما جرى تمزيقه في جميع البلدان التي تضررت بسونامي. كما نناشد الدول السخية التي تعهدت بتقديم الدعم والمساعدة أن تعجل

بتوفير الموارد التي تمس الحاجة إليها والمطلوبة للمحافظة على أسباب رزق الذين يعيشون في يأس وإعادة بنائها.

وأود أن أشكر مكتب منسق الشؤون الإنسانية وقيادة المكتب، فضلا عن برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وجميع وكالات الإغاثة الأخرى المعنية، على عملها الشاق ومثابرتها في وقت حاجتنا إليها.

وأخيرا، فإنني متأكد أن تعبيرات التضامن البشري في هذا الوقت الحرج ستمتد حتى تشمل المحتاجين إلى المساعدة.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، أود، في البداية، أن أعبر عن شكرنا لكم على عقد هذه الجلسة لمناقشة الآثار المأساوية التي نتجت من الكارثة الطبيعية في جنوب وجنوب شرقي آسيا. كما أعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الرئيس الحالي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، على مبادرتها إلى طلب عقد هذه الجلسة حول الكارثة التي أصبحت تعرف في جميع أرجاء العالم بكارثة سونامي التي ذهب ضحية لها خلال دقائق، أن لم نقل ثواني قليلة، مئات الآلاف من الأبرياء في كل من اندونيسيا وجزر ملديف وتايلند وسري لانكا والهند وماليزيا، وحتى في بلدان بعيدة آلاف الأميال، مثل كينيا والصومال الشقيق، حيث حصدت الأمواج العاتية أيضا المئات من أرواح سكان هذه البلدان. وإذا كان من الصحيح القول إن العالم شهد في حقبه التاريخية الكثير من الكوارث الطبيعة المدمرة، فإنه من الصحيح أيضا أن نقول إن هذه الكارثة، التي هزت ضمير البشرية جمعاء، قد فتحت أعين الجميع على أهمية التصدي المشترك والفوري لمثل هذه الكوارث، التي أدت إلى مصرع حوالى ١٦٥ ٠٠٠ من الأطفال والنساء والشباب وكبار السن ومن مختلف الفئات البشرية. كما أدت هذه الكارثة إلى تشريد ملايين المواطنين من بيوتهم وأرضهم ومواطن رزقهم ليجدوا أنفسهم دون أهل ودون أطفال ودون أزواج أو زوجات أو آباء أو أمهات. وكل ذلك جرى خلال ثوان قليلة.

إن تداعي دولنا واستجابتها الفورية لعقد هذه الجلسة يدل على وعي الأسرة الدولية بحجم الكارثة التي حلت بالبشرية. وتضامنا مع شعوب هذه البلدان الشقيقة والصديقة، ووقوفا إلى جانبها في محنتها، قام السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، بإرسال برقيات باسم الشعب العربي السوري إلى قادة هذه الدول عبَّر فيها عن خالص التعازي وصادق المؤاساة في ضحايا الزلزال والمد البحري. ولم تكتف سورية بالتعبير عن حزنها وتضامنها مع شعوب وحكومات هذه الدول، بل قامت بإرسال مساعدات مادية من الأدوية والمياه والأغطية ومواد أخرى إلى المتضررين من سونامي، وما زال الهلال الأحمر السوري، بالتعاون مع هيئات دولية أخرى، يساهم في حشد أكبر قدر من المساعدات لإرسالها بالسرعة الممكنة إلى المتضررين.

إن مبادرة الأمم المتحدة المباشرة لحشد جهد دولها الأعضاء والهيئات الدولية الأخرى لتقديم كل ما هو ممكن للتخفيف من حدة آثار سونامي تلقى تقدير واحترام الجمهورية العربية السورية. ونود بشكل خاص أن نشيد بالدور الذي قام به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية سواء أكان ذلك في القيام بمساعدة المنكوبين مباشرة على الأرض أو من خلال إطلاق نداء لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لمواجهة الحاجات الملحة الناتجة عن الدمار الذي أحدثته الكارثة. وقد جاء الاجتماع الذي

دعت إليه الحكومة الإندونيسية وانعقد في العاصمة جاكرتا في السادس من كانون الثاني/يناير خطوة هامة على طريق تنسيق الجهد الدولي وتحديد حجم الخسائر بشكل أولي بغية وضع خطة عالمية لتقديم الدعم المطلوب للتخفيف من هول الكارثة. وقد استمعنا من المتحدث الذي سبقني، المندوب الدائم للصومال، عن الكارثة التي حلت ببلده وحجم هذه الكارثة التي غيرت من وجه الساحل الصومالي.

وفي الوقت الذي نعيد فيه التأكيد على تقديرنا الكبير للاستجابة والدعم الفوريين والمساعدات السخية المقدمة من المجتمع الدولي والحكومات وكافة القطاعات الأخرى لجهود الإغاثة والإصلاح وإعادة الإعمار التي تعكس التضامن والتعاون للتصدي لمثل هذه الكارثة، فإننا ندعو أيضا إلى مواصلة الالتزام بمساعدة البلدان والشعوب المتأثرة حتى تتعافى تماما من الآثار المدمرة والصدمات النفسية الناجمة عن الكارثة. ونحث الدول المانحة والمنظمات الدولية، والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، على الوفاء بالتعهدات المالية والتقنية التي قطعتها على نفسها. وتدعم سورية اقتراح أن يعين الأمين العام ممثلا خاصا له يتولى القيام بأمور منها العمل على استمرار دعم المجتمع الدولي لجهود الإصلاح والتعمير وخفض حدة المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل التي تقودها حكومات البلدان المتأثرة على جميع المستويات، وأن يستكشف الأمين العام الوسائل الكفيلة بزيادة تعزيز قدرات الاستجابة السريعة لدى المجتمع الدولي للقيام بجهود الإغاثة الإنسانية الدولية، مع البناء على الترتيبات القائمة والمبادرات الجارية، بما في ذلك النظر في ''الترتيبات الاحتياطية'' تحت رعاية الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك فإننا نؤكد على أهمية تعزيز ثقافة الجمهور وزيادة وعيه، وكذلك رفع مشاركة المجتمعات المحلية في جهود الوقاية من الكوارث والتأهب لها، لا سيما على الصعيد المحلي.

تشير كافة المعطيات إلى أن أمواج سونامي سوف لن تكون محصورة بمنطقة معينة من العالم، وأن مناطق أخرى قد تواجه ذات التحديات والمآسي التي واجهتها منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا. وانطلاقا من هذا الفهم، فإننا نؤكد أهمية القرار الذي اتخذته رابطة أمم جنوب شرق آسيا بإنشاء آليات إقليمية معنية بالوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها، وضرورة قيام تعاون إقليمي لهذا الغرض، فضلا عن الحاجة الماسة إلى تطوير وتعزيز القدرة الوطنية والإقليمية على الوصول إلى التكنولوجيا والمعارف لاستخدامها لبناء وإدارة نظام إقليمي للإنذار المبكر، وإدارة الكوارث من خلال الجهود الوطنية والإقليمية، وكذلك من خلال التعاون الدولي والشراكات.

أمامنا طريق طويل محفوف بالصعوبات والتحديات الكبيرة والكثيرة لمواجهة الكوارث الطبيعية. وفي هذا المجال فإنه لا بديل عن التضامن الدولي والوقوف إلى جانب الدول والشعوب التي تتعرض لهذه المخاطر. ولقد أثبتت وقفة العالم إلى جانب الشعوب التي حلت بها كارثة سونامي، أن المؤاساة والتضامن وتقديم الدعم المادي الممكن ووضع خطط ملموسة للتصدي لثورات الطبيعة هي السبل الناجعة للتخفيف من ويلات هذه الكوارث.

وأخيرا يشرفني أن تنضم بلادي، سورية، إلى مقدمي مشروع القرار المعروض علينا لاعتماده في هذه الجلسة، ونحن على ثقة من أن الجمعية العامة ستعتمد هذا القرار بتوافق الآراء.

السيد تشولكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يؤيد الاتحاد الروسي البيان الذي أدلى به ممثل كازاخستان بالنيابة عن منظمة شنغهاي للتعاون. وأود أن أدلي ببضعة تعليقات إضافية.

أولا، بالنيابة عن وفدي، أعرب مرة أخرى عن أعمق تعازينا للبلدان التي تضررت من أمواج سونامي في المحيط الهندي. وإننا نشارك شعوب تلك الدول أحزانها، ونؤكد لها دعمنا المتواصل.

ونظرا للآثار المدمرة التي خلفتها الكارثة الطبيعية، بدأ بلدنا، بتوجيه من رئيس الاتحاد الروسي، يرسل مساعدة إنسانية إلى البلدان المتضررة في اليوم التالي مباشرة لوقوع الكارثة. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر نقلت طائرات تابعة لوزارة حالات الطوارئ إلى سري لانكا أفرقة للبحث والإنقاذ معها معدات خاصة وكلاب للإنقاذ. وتلا ذلك وصول دفعات من المساعدة الإنسانية للمنطقة، بما ذلك الإمدادات التي تمس الحاجة إليها، مثل محطات تنقية المياه، والمولدات الكهربائية المتحركة، والخيام، والأغطية، والمطهرات، ومياه الشرب والأغذية. واستجابة لطلب الدول المتضررة، بدأنا في ٨ كانون الثاني/يناير ننقل بالجو معدات روسية وموظفين طبيين إلى جزيرة سومطرة، وإندونيسيا، وأرسلنا مستشفى ميدانيا وأفرقة للصحة ومكافحة الأوبئة إلى تايلند وسري لانكا. وعلاوة على ذلك، خصصت روسيا أكثر من ٢٠ ٠٠٠ طن من الحبوب لشعوب البلدان الثلاثة المذكورة آنفا. وحتى يوم ١٤ كانون الثاني/يناير قامت طائرات وزارة حالات الطوارئ بعشرين رحلة جوية إلى المنطقة، نقلت إمدادات إنسانية بلغ إجماليها أكثر من ٥٠٠ طن.

ولا تقدم روسيا معونة إلى البلدان المتضررة على الصعيد الثنائي فحسب، ولكن أيضا في إطار الجهود الدولية. وشارك الممثل الروسي بصفة مراقب في الاجتماع الذي عقد في بداية كانون الثاني/يناير في جاكرتا بشأن الإغاثة المتعلقة بكارثة في المحيط الهندي. ويشارك الآن وفدي روسي في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث، الذي بدأ اليوم في كوبي، اليابان، والذي يتضمن جدول أعماله خططا لمناقشة الدروس المستفادة من هذه المأساة، ضمن أمور أخرى.

وأعلن نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي في بيان أدلى به في مؤتمر جنيف للمانحين، المعقود في ١١ كانون الثاني/يناير، أن الحكومة قررت تخصيص ٢٢ مليون دولار لتخفيف الآثار الناجمة عن الزلزال وأمواج سونامي؛ ومن ذلك المبلغ سيذهب ١٢ مليون دولار إلى برنامج الغذاء العالمي، و ٣ ملايين دولار إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، و ٣,٥ مليون دولار إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة، و ٣,٥ مليون دولار إلى منظمة الصحة العالمية. أما فيما يتعلق بالجسر الجوي الذي أقامته وزارة الدفاع المدني والطوارئ والكوارث الطبيعية الروسية لنقل المساعدات الإنسانية واللوازم الطبية والأغذية، فقد بلغت المساهمة الروسية في التخفيف من عواقب الكارثة حتى الآن ما تتجاوز قيمته ٣٣ مليون دولار.

ومن المهم بالنسبة لنا، كما أنه من المهم بالنسبة للمجتمع الدولي، أن يجرى تقييم سليم للمأساة التي وقعت وأن تستخلص الاستنتاجات المناسبة منها. ونرى من الواجب أن يراعى ما يلي بوضوح.

تتزايد الحاجة في الظروف الراهنة لاكتساب قدرة على التنبؤ بالحالات الطارئة، والإعداد لها مسبقاً، والاستجابة لها على وجه السرعة. والوقت ملائم بشكل خاص في هذه الحالة لبذل الجهد من أجل تعزيز أجهزة التخطيط لهذه الحالات في المستقبل.

ويجب أن نعزز نظم الإنذار المبكر الوطنية حتى يتسنى تقييم الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتخفيف من نتائجها. وينبغي أن يؤدي هذا إلى إنشاء شبكة عالمية للإنذار المبكر في حالات الطوارئ الكبرى. وفي هذا الصدد، نعرب عن ترحيبنا بمبادرة الدول الأعضاء في رابطة أمم

جنوب شرق آسيا المتعلقة بإقامة نظام إقليمي من هذا القبيل، وبوصفنا من مقدمي مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، فنحن نؤيده تأييداً فعلياً.

ونرى أن تواصل الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث السعي لإدماج أجهزة التصدي للحالات الطارئة ضمن برامج التنمية، وهذا أمر ينطوي على أهمية خاصة للبلدان النامية في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذه الأعمال كلها، يجب أن تواصل الأمم المتحدة بطبيعة الحال الاضطلاع بدور رئيسي في التعبئة والتنسيق، حيث أظهرت التجارب أن بإمكانها كفالة تلبية احتياجات الإنسانية للمجموعات السكانية المنكوبة بأكثر الطرق فعالية. وفي هذا الصدد، من المهم أن تتذكر المنظمة أهمية الشفافية وقابلية المساءلة في تخصيص المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): تشاطر إسرائيل المجتمع الدولي حزنه العميق على آلاف الأرواح التي فقدت من جراء الخراب الذي أحدثته الطبيعة، كما تشاطره القلق العميق إزاء الضحايا الذين ما زالوا يعانون.

وقد ولدت الأمم المتحدة ذاتها في أعقاب كارثة. فآذن مولدها بإمكانية أن يأتي التعاون والأخوّة الدولية ببصيص من النور حتى في أحلك الأوقات. ونحن نواجه اليوم كارثة مماثلة. فقد فقدنا أعداداً كثيرة من الأبرياء ويعاني الناجون محنة شديدة، ولكن التعاون الذي يبديه المجتمع الدولي دليل على الوحدة الأخلاقية الأساسية التي تربط البشر وتأكيد جديد للمبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة. ويتجاوز هذا التعاون الجنسية والعنصر والعرق والدين، لأننا بصدد مأساة يتداعى الشعور بها في أرجاء العالم، وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية الاهتمام بأمر من ألّمت بهم هذه النازلة بمنتهى القسوة.

وتعتز إسرائيل بمشاركتها في جهود الإنعاش. ونرى أن مسؤولية التخفيف من آلام إخوتنا في البشرية تتجاوز الحدود والجغرافيا والسياسة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يشرف إسرائيل أن تضع تحت تصرف الدول التي اجتاحتها أمواج سونامي بعض قدراتها ودرايتها المكتسبة من خلال التجارب المرة في التعامل مع الكوارث. ومن دواعي سرورنا أننا أسهمنا مالياً في جهود الإغاثة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مما يشهد باستمرار دعمنا لولاية المكتب العامة ولأعماله الإنسانية. إضافة إلى ذلك، توجهت إحدى طائرات خطوط العال الإسرائيلية مؤخراً إلى سري لانكا وإندونيسيا، حاملة ٨٥ طناً من مواد العون الطارئ التي تبرعت بها المنظمات والشركات الإسرائيلية.

وتقدم مطابخ الطوارئ وجبات ساخنة لنحو ٤٠٠٠ شخص في اليوم. كما أنشئ مستوصف طبي إسرائيلي متنقل وبدأ وفد طبي منفصل متخصص في الصدمات النفسية عمله بالفعل على أرض الواقع في سري لانكا. وشاركت في جهود الإغاثة هيئة ماغن دافيد آدوم الإسرائيلية، في إطار تعاونها المتزايد المستمر مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، سواء على نحو مستقل أو بالتضافر مع غيرها من الشركاء في الاتحاد. كما أرسلت إسرائيل وحدة من وحدات الطب الشرعي التابعة للشرطة متخصصة في تحديد هوية القتلى، وأفرقة للطب النفسي متمرسة بحالات ما بعد الصدمات.

وتشمل المعونة الإسرائيلية لإندونيسيا ١٦ طناً من أغذية الأطفال، و٣٠ طناً من الأرز والدقيق والمياه والسكر والحبوب، و٢٠ طناً من الأدوية. علاوة على ذلك، تبرعت المنظمات الإسرائيلية غير الحكومية بنظامين لتنقية المياه و ١٢ شبكة للاتصالات. وإندونيسيا، كما قال المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية مؤخراً، هي:

”أكبر بلد إسلامي في العالم، وليست لنا معه علاقات دبلوماسية. وأرى أنهم تسلموا معونتنا بالروح التي أرسلناها بها، من القلب إلى القلب، كيهود نساعد المسلمين في وقت الشدة“.

والواقع أننا، رغم ما شهده العالم لتوه من أبعاد القسوة التي تستطيع الطبيعة إطلاقها، نرى الآن إلى أي مدى يمكن للأخوة الدولية والأخلاق الإنسانية العالمية أن تمزج بيننا جميعاً في أوقات الحاجة الفعلية. فدعونا نأمل ألا يكون الشعور بالتضامن الدولي الذي جلبته جهود الإغاثة وقتياً أو منعزلاً، وألا ينتهي تعاطفنا مع المنكوبين عند شواطئ البلدان المتضررة من هذه الكارثة. بل ينبغي أن نواصل اتحادنا من أجل مد يد العون لجميع البؤساء في أرجاء العالم. فكل حياة بلا استثناء لها قدسيتها. وكما يعلمنا التلمود فإن ”من ينقذ حياة أحد البشر فقد أنقذ العالم كله“.

السيد عادل (مصر): أود بداية الإعراب عن شكر وتقدير مصر لدعوتكم بعقد هذا الاجتماع للجمعية العامة في إطار الدورة المستأنفة لبحث موضوع تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية وعمليات الإغاثة التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة، تحت البند ٣٩ من جدول الأعمال. كما أود أن أضم صوت وفد مصر إلى بيان المندوب الدائم لغينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية.

وبكل مشاعر التضامن والتعاطف، أتوجه بخالص التعازي باسم حكومة وشعب جمهورية مصر العربية إلى حكومات وأسر الضحايا الذين سقطوا في أعقاب كارثة سونامي التي عصفت بعدد من الدول الصديقة في جنوب وجنوب شرق آسيا، وحتى شواطئ شرق أفريقيا في الصومال الشقيق وأن أؤكد أننا نقف معا صفا واحدا في مواجهة هذه الكارثة الإنسانية المروعة.

إننا ننطلق اليوم من قناعة راسخة بأن الخسائر البشرية والمادية التي نجمت عن هذه الكارثة، والتي ستعاني منها هذه الدول ولفترة طويلة قادمة، تتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة وأجهزتها المعنية ومنظمات الإغاثة الإنسانية، ليس فقط لتقديم المساعدات الملحة والعاجلة، بل ولضمان استمرار هذه المساعدات وتنويعها حسب الحاجة على المديين المتوسط وطويل الأجل، بهدف إنجاح الجهود الوطنية والإقليمية الرامية لإعادة الإعمار والتأهيل، ولإعادة الحياة إلى طبيعتها لسكان هذه الدول وتمكينهم من تحقيق آمالهم التنموية متجاوزين آثار هذه الكارثة.

وأود هنا الإعراب عن ترحيبنا بمبادرة عدد من الدول المانحة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من الديون وأعباء خدمتها المستحقة على الدول المتضررة، وهو ما سيساعد تلك الدول، دون شك، في الإسراع ببرامج إعادة الإعمار والتأهيل. وفي هذا الإطار، فقد تبنَّت مصر مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم، كما تدعو الدول الأعضاء إلى تأييده والعمل حثيثا على تنفيذه.

لقد أكد وفد مصر في مناسبات عديدة سابقة، كان آخرها خلال المناقشة العامة في إطار نفس البند في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، على ضرورة تنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، وإيلائها أولوية متقدمة على سلّم اهتمامات وعمل الأمم المتحدة، من خلال تنفيذ منهج متكامل للتعامل مع الكوارث الطبيعية في المراحل كافة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناننا وتقديرنا للدور النشط والفعال الذي يضطلع به الأمين العام وأجهزة الأمم المتحدة المعنية، وبصفة خاصة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في التعامل مع الأزمة وتنسيق جهود الإغاثة، وأن أعرب عن التقدير للمساعدات التي قدمتها

الدول حتى الآن، وأن أجدد مناشدة مصر للدول المانحة والقادرة ماليا، وللمؤسسات المالية الدولية، أن تستمر وتضاعف من إسهاماتها في تمويل أنشطة الإغاثة والمساعدات الإنسانية، ليس فحسب في ضوء تفاقم حجم الأزمات والكوارث الطبيعية والبيئية في السنوات الأخيرة، التي أصبحت خطرا شاملا يهدد أفقر الشعوب في العالم، بل تحقيقا لمبدأ التضامن والتكامل الدوليين، وتطبيقا لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق، ومساهمة منّا في تخفيف آثار هذه الكارثة الإنسانية، قررت مصر إرسال مساعدات إغاثة عاجلة، بدءا بالدول الأكثر تضررا، حيث تمت إقامة جسر جوي لتقديم مساعدات من المواد الغذائية، والفرق الطبية والعقاقير الطبية والأدوية، والخيام والبطاطين، والتي بدأ وصولها بالفعل على متن طائرات مصرية، بعد التنسيق مع الدول المتضررة حول احتياجاتها وأولوياتها. وتأتي تلك المساعدات في إطار اهتمام الحكومة المصرية وحرصها على الوقوف بجانب الدول الصديقة، خاصة في تلك الأوقات العصيبة، والمشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة تداعيات الكارثة التي خلّفت خسائر هائلة في الأرواح والمرافق والمدن.

ختاما، أود التأكيد مرة أخرى على تضامن مصر الكامل مع الدول المتضررة وشعوبها، وعلى استعدادنا التام لمواصلة التعاون والمشاركة مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة في معالجة آثار الكارثة من ناحية، وبحث وتنفيذ السبل والوسائل كافة لضمان عدم تكرار مثل هذه المأساة الإنسانية وتعزيز فرص التنبؤ بها والحد من آثارها إذا ما وقعت في المستقبل.

السيدة باترسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): شهدنا مؤخرا إحدى أسوأ مظاهر دمار الطبيعة في التاريخ. فلقد لقي أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ شخص حتفهم في الزلزال وأمواج سونامي التي أصابت المحيط الهندي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر. وحلت بالأسر نكبة مدمرة حيث فقدت أحباءها وديارها ومصادر رزقها. ويتقدم الشعب الأمريكي بخالص تعازيه إلى الشعوب والدول المتضررة من هذه المأساة، ونحن نقدر قيادة الأمم المتحدة وممتنون لها على تنسيق المساعدات لضحايا الكارثة.

وكما قال الرئيس بوش، لقد شهدنا أيضا في خضم هذه المأساة أحد أكبر مظاهر الشفقة. إذ تعمل الشعوب والدول على تخفيف حدة المعاناة التي نجمت عن هذه المأساة المروعة. ويفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن المانحين تعهدوا حتى الآن بتقديم أكثر من ٣ بلايين دولار، وهذه إحدى أكبر عمليات الإغاثة الإنسانية في التاريخ.

لقد التزمت حكومة الولايات المتحدة بمساهمة أولية قدرها ٣٥٠ مليون دولار للإغاثة وإعادة الإصلاح والإعمار لضحايا كارثة أمواج سونامي. وتم إرسال قوات مسلحة أمريكية ومتخصصين في الاستجابة لحالات الطوارئ من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية إلى المنطقة لدعم جهود الإغاثة، وهم يوزعون المعونة على مدار الساعة يوميا. وبالإضافة إلى دعم حكومة الولايات المتحدة، تلقى ضحايا أمواج سونامي المعونة أيضا من مواطنين ومنظمات غير حكومية وشركات أعمال في الولايات المتحدة.

ورغم هذه الجهود الدولية الشجاعة، ينبغي عدم التوهم إزاء الفترة الزمنية المطلوبة لإعادة بناء المجتمعات المتضررة. وتقع المسؤولية الرئيسية عن إعادة البناء على عاتق البلدان أنفسها المبتلية بالكارثة، وخطط إعادة الإعمار ستعكس أولوياتها. ولدى المجتمع الدولي فرصة للعمل إلى جانب المتضررين. وسيكون من الأهمية الحيوية أن يستمر المانحون في العمل على نحو وثيق ومنسق مع الحكومات

المضيفة، ومع بعضهم البعض، ومع الوكالات التي تُجري تقييمات لكي تُستخدم الموارد بشكل فعال.

ومن الحتمي أيضا أن تشمل جهود إعادة الإعمار إنشاء نظام إنذار للحد من احتمالات التعرض مرة أخرى للموت والدمار على نطاق واسع من مثل هذه الكوارث. وتؤيد الولايات المتحدة بشدة إنشاء نظام عالمي للإنذار، يُدار تحت رعاية نظام النظم العالمية لمراقبة الأرض. ونشجع الدول المهتمة بإنشاء نظام عالمي للإنذار من أمواج سونامي على العمل مع اتحاد نظام النظم العالمية لمراقبة الأرض المؤلف من ٥٤ دولة لتحديد النواحي التقنية وجوانب معالجة البيانات لمثل هذا النظام. ولهذا النظام أهمية خاصة لأنه إطار قائم بالفعل للتنسيق الدولي ويتعامل مع مسائل تبادل البيانات وتوافرها. وتشجع الولايات المتحدة جميع الدول على العمل ضمن إطار هذا النظام، وأن تعوّل على بنيته القائمة والواعدة والمتعددة الأطراف.

وينبغي لإنشاء أي نظام إنذار إقليمي أن يكون جزءا من نظام عالمي متكامل. ويوجد بالفعل نظام منسق دولياً للإنذار من أمواج سونامي في المحيط الهادئ – وهو الشبكة الحكومية الدولية للإنذار بتولد أمواج سونامي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وينبغي تنفيذ إنشاء نظام عالمي للإنذار من خلال توسيع شبكة اليونسكو القائمة هذه لتمتد إلى المحيط الهندي وأي مكان تهدد فيه أمواج سونامي مجتمعات ساحلية. وضمن هذا التصميم العالمي، تعتقد الولايات المتحدة أنه ينبغي أن يكون تكوين جزء للمحيط الهندي في نظام الإنذار العالمي هذا أولوية رئيسية على المدى القريب.

إن نظاما لرصد ومراقبة أمواج سونامي ضروري ولكنه غير كاف للحد من كوارث أمواج سونامي. إذ يجب استكمال الأنظمة التقنية للرصد والمراقبة بتقييم للقدرات القائمة على الإنذار، وتدريب المسؤولين المحليين، وإنشاء أنظمة اتصالات وطنية ومحلية للإنذار، والقيام بعملية توعية جماهيرية تمكّن المواطنين في المناطق المعرضة من الاستجابة الملائمة للإنذارات. ويجب إعداد المسؤولين الوطنيين والمحليين للاستجابة لهذه الإنذارات في غضون دقائق من إرسال الإنذارات إلى السكان المحليين عبر صفارات الإنذار ووسائط الإعلام وشبكات الإذاعة المتخصصة، وغيرها من تكنولوجيات الإبلاغ. ويجب وضع خطط للاستجابة وطنياً ومحلياً قبل وقوع الأحداث الخطيرة بوقت كاف، ويجب توعية الجماهير بخطط الاستجابة. ويتعين على السلطات الوطنية والمحلية أن تقود توعية جماهيرها بخطط الاستجابة.

أخيرا، ينبغي تصميم أنظمة الإنذار بهدف إنذار المجموعات السكانية المعرضة للخطر من كل المخاطر الرئيسية في منطقتها، وليس من أمواج سونامي والزلازل وحدها. فينبغي بث فلسفة ”كل المخاطر“ هذه في التفكير المعني بإنشاء نظام عالمي للإنذار.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لإنشاء وتحسين مثل هذا النظام. وفي مؤتمر القمة الثالث لمراقبة الأرض في بروكسل، الذي سيُعقد في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ستقدم الولايات المتحدة خطتها التمهيدية لنظام عالمي لرصد ومراقبة أمواج سونامي. وستكون تلك الخطة متسقة مع النقاط التي ذكرتها هنا، وهي أن الولايات المتحدة تؤيد إنشاء نظام عالمي للإنذار من كل المخاطر، وأن يُدار تحت رعاية نظام النظم العالمية لمراقبة الأرض ويعوّل على شبكة اليونسكو في المحيط الهادئ.

وتجلت الأمم المتحدة بأفضل تقاليدها، عندما وقف المجتمع الدولي موحدا إلى جانب البلدان المتضررة بغية مواجهة الدمار الذي خلفه الزلزال وسونامي في جنوب شرقي آسيا بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر. وإننا نثني على

مستوى التعاون الدولي الذي عبرت عنه الاستجابة الإنسانية، ونشيد، بشكل خاص، بتفاني موظفي الأمم المتحدة في كل أنحاء العالم، الذين قاموا بعمل لا يعرف الكلل ضمن تلك العملية المعقدة. ويجب أن نواصل عملنا معا من أجل تطوير نظام إنذار مبكر لمنع تكرار وقوع مثل هذا الدمار الهائل والخسائر في الأرواح، سواء بسبب الزلازل أو سونامي، أو أي نوع آخر من الكوارث الطبيعية.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أسمحوا لي أولا أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة آثار الزلزال وسونامي اللذين وقعا في المحيط الهندي.

وأود باسم حكومة وشعب المغرب أن أعبر عن تعازينا الصادقة للزعماء، وعائلات الضحايا، وشعوب المنطقة التي تعرضت للكارثة الطبيعية.

إن المغرب الذي تعرَّض في بداية العام الماضي إلى هزة أرضية مهلكة، أصابت محافظاته الشمالية، يتشاطر حزن ومعاناة الشعوب التي وقعت ضحية لهذه المأساة، التي صدمت العالم بأسره في حجمها الهائل ووقوعها المباغت. وقد استجاب المجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وعموم الناس، استجابة عفوية وسخية من أجل تقديم العون إلى السكان المتضررين.

وإننا نحيي دور ومبادرات أميننا العام، السيد كوفي عنان، فور وقوع المأساة، وخاصة قيامه بتعيين منسق لجميع المساعدات الطارئة وعمليات الإغاثة في المناطق المنكوبة.

والمغرب، من جانبه، قام، في حدود طاقاته، بتقديم المساعدات إلى ضحايا الكارثة. وقد أرسلنا فورا مساعدات غوثية طارئة، مكونة بشكل رئيسي من الأدوية وغيرها من المواد التي تمس الحاجة إليها. وقدمت المنظمات غير الحكومية المغربية مساعدات إلى الضحايا في البلدان الشقيقة، إندونيسيا، وماليزيا، وسري لانكا، وتايلند، وملديف.

وإن دل هذا السخاء والتضامن على شيء، فإنما يدل على وجود وعي في كل بقاع العالم بأننا جميعا ننتمي إلى كوكب واحد، وتهددنا ظواهر وكوارث مشتركة قد تقع في أي وقت وفي أي مكان.

إن آثار الزلزال وسونامي تمثل كارثة للسكان ولاقتصادات البلدان المتضررة. وسوف تحتاج إعادة التأهيل والبناء في المنطقة المنكوبة إلى الوقت والاستثمارات الكبيرة في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

ومهما كان حجم الأموال التي جمعت والمساعدات التي تم التعهد بها، فإنها لن تكفي لإعادة البناء الكاملة للمناطق التي أصابها الخراب. وسيكون الدعم المستدام من المجتمع الدولي ضروريا في هذا المجال. ويجب أن تؤدي المؤسسات المالية، الدولية والإقليمية، دورا أساسيا في إعادة بناء النسيج الاجتماعي والاقتصادي والهياكل الأساسية، من أجل إعادة الأمل إلى حياة الشعوب المتضررة.

إن المأساة التي حلت بمنطقة المحيط الهندي تمسنا جميعا. فهي تكشف مرة أخرى ضعفنا أمام ظواهر الطبيعة، وتذكرنا بضرورة دمج منع وقوع الكوارث وتقليل مخاطرها في سياساتنا الإنمائية. وتبرز هذه المأساة الحاجة إلى تعزيز القدرة العالمية على الاستجابة إلى الكوارث، كما ذكر ممثل الولايات المتحدة قبل قليل، وتبرز أيضا أهمية إنشاء آليات الإنذار المبكر وتعزيز التعاون الدولي سعيا إلى هذه الغاية.

والمؤتمر الدولي للحد من الكوارث الذي بدأ اليوم في كوبي، اليابان، سوف يتيح الفرصة لجميع الدول الأعضاء من أجل تحديد تدابير الحماية من أخطار الكوارث. وعندما أقول ''الحماية من''، لا أعني طبعا أننا سنتمكن من منع وقوع الكوارث الطبيعية، بل أننا سنستطيع على الأقل

التقليل من الأخطار التي تهدد أرواح الناس والممتلكات. ويأتي انعقاد هذا المؤتمر في الوقت المناسب، بُعيد الزلزال وسونامي في آسيا، وفي وقت تتجه أنظار الرأي العام الدولي وزعماء العالم إلى تلك المنطقة من العالم وإلى المأساة التي وقعت من فورها. وينبغي ألا يتأخر المجتمع الدولي عن اغتنام هذه الفرصة النادرة من أجل اتخاذ تدابير ملموسة للحد من مخاطر الكوارث، ولإنشاء آليات الإنذار والاستجابة، ولتعزيز قدرات البلدان الفقيرة على الوقاية من الكوارث.

إن تجربة التصدي لآثار الكوارث الطبيعية في العقود الماضية قد أظهرت أن الفقر يزيد من أخطار الخراب الناجم عن الكوارث الطبيعية. فالزلازل، والأعاصير المدارية، والفيضانات، وحالات الجفاف، تسبب ضحايا أكثر وخرابا أكبر في المناطق الفقيرة، حيث يفتقر الناس إلى الوسيلة أو القدرة إزاء توقّع هذه الحالات والوقاية منها، أو للقيام بالرد الملائم عندما تحل الكارثة.

وينبغي أن تحفزنا الكوارث الطبيعية جميعا على مضاعفة جهودنا في إرساء السلام، والمساعدة المتبادلة، والتضامن الدولي والعمل الجماعي بغية التقليل من أخطار الكوارث بكل أشكالها ومصادرها، ولكي يكون هناك استعداد أفضل من أجل الحد من الخسائر البشرية والمادية.

وأخيرا، نود أن نؤكد على أن المغرب، الذي أصبح مقدما لمشروع القرار الذي عرضه ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالنيابة عن البلدان التي نكبها سونامي وغيره، يأمل في أن النص سينفذ حال اعتماده في أقرب وقت ممكن بقصد ضمان أن يستطيع المجتمع الدولي مواصلة حشد قواه للتصدي لخطورة الحالة.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية، سيدي، أن أعرب عن سرورنا برؤيتكم تترأسون هذه الجلسة التي من الواضح أنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى المجتمع الدولي برمته.

(تكلم بالانكليزية)

أود أولا أن أقدم مواساتي العميقة وتعازي لضحايا كارثة سونامي التي حدثت في المحيط الهندي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ولأسرهم. وأود أن أكرر بيان تضامن اليابان مع البلدان التي نكبتها هذه المأساة غير المسبوقة وأن أعرب عن احترامنا المخلص لجهود الإغاثة الكبيرة التي بذلتها حكوماتها وشعوبها للتصدي لتلك الحالة المأساوية للغاية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للأمين العام على قيادته في توجيه جهود الأمم المتحدة؛ ولجميع وكالات الأمم المتحدة وللعاملين فيها في مجال المعونة الذين يقدمون المساعدة كل يوم في ظروف في غاية الصعوبة؛ وعلى وجه الخصوص لوكيل الأمين العام يان ايغلاند وأعضاء فريقه من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذين يقومون على نحو بارز بعمل تنسيق المساعدة الإنسانية ويساعدون في جمع الأموال من المجتمع الدولي. لقد كانت الاستجابة الدولية المتضافرة، العامة والخاصة، لافتة للنظر حقا.

وبلدي، اليابان، من جانبه – الذي يتعرض هو نفسه تعرضا شديدا للكوارث الطبيعية – يقدم المساعدة بكل طريقة ممكنة عن طريق حشد الأفراد والموارد والمعرفة والخبرة وتقديم الدعم المالي.

وفيما يتعلق بنشر الأفراد أرسلنا إلى المنطقة المتضررة بضعة أفرقة مدنية للإغاثة في حالة الكوارث لتوفير الإغاثة في حالات الطوارئ والمساعدة الطبية وغيرها من وجوه المساعدة للمناطق المخربة في إندونيسيا وتايلند وسري لانكا وملديف. واليابان وفرت أيضا موارد من قوات الدفاع عن

النفس التابعة لها للقيام بعمليات البحث والإنقاذ البحرية والنقل الجوي ومنع الأوبئة والعلاج الطبي.

وحتى هذا اليوم تعهدت اليابان بدفع ٥٠٠ مليون دولار بوصف تلك مساهمة على شكل منحة فورا واستجابة لمناشدة الأمم المتحدة المستعجلة وتشمل الدعم خلال الأشهر الستة المقبلة. وفي هذا الأسبوع ستكمل اليابان دفع نصف منحتها البالغ ٢٥٠ مليون دولار الذي سيخصص مباشرة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وغيرها من المنظمات الدولية التي تعمل في مجال الإغاثة وإعادة التأهيل. وسيشكل مبلغ الـ ٢٥٠ مليون دولار حوالي ٢٥ في المائة من المناشدة المستعجلة التي أطلقها الأمين العام في جاكارتا قبل ١٢ يوما.

وفضلا عن ذلك ستوفر اليابان، بصفتها بلدا من بلدان آسيا، النصف المتبقي من مبلغ الـ ٥٠٠ مليون دولار الذي تعهدت به للبلدان الآسيوية البالغة التضرر – إندونيسيا وسري لانكا وملديف من بين بلدان أخرى – عن طريق المعونة الثنائية على شكل منحة، وتلك المساعدة الثنائية ستدفع فورا أيضا. وأضم صوتي إلى الأمين العام في مناشدته البلدان الأخرى التي تعهدت بتقديم المساعدة أن تفي بهذه التعهدات في أقرب وقت ممكن.

إن كلمة ''سونامي'' مصطلح مشتق من كلمة يابانية قديمة تعني ''أمواج الميناء''. إنها ترتطم فجأة وهي هابطة بالموانئ – في العادة في مناطق مأهولة – بعد تحركها دون أن تكتشف في أعالي البحار. ولمنع أو تقليل أثر الضرر والمعاناة اللذين يمكن لسونامي أن يسببها بعد حدوث هزة أرضية قوية في المحيط من الأهمية الحاسمة توفر نظام للإنذار المبكر. وبعد الدرس المؤلم الذي تعلمناه من كارثة سونامي التي سببتها الهزة الأرضية الكبيرة التي ضربت شيلي في سنة ١٩٦٠ – وفيها اجتاحت الأمواج المتلاطمة البالغ ارتفاعها ١٢ مترا ذلك البلد، وبعد ذلك بساعات أثرت في شواطئ بلدان أخرى واقعة في المحيط الهادئ، بما في ذلك أجزاء من اليابان، أنشئ فريق التنسيق الدولي لشبكة الإنذار بتولد أمواج سونامي في المحيط الهادئ في إطار اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية المنبثقة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأنشئت شبكة للرصد والإنذار تعمل طوال اليوم ويتخذ مركز الرصد الرئيسي التابع لها هاواي الواقعة في وسط المحيط الهادئ مقرا له.

واليوم، ١٨ كانون الثاني/يناير، افتتح، ونحن نتكلم، مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالحد من الكوارث في مدينة كوبي في هايوغو باليابان حيث ضربت، كما نذكر، هزة أرضية شديدة المدينة وقتلت أكثر من ستة آلاف شخص قبل عشر سنوات. وأحد الدروس المستقاة من مأساة سونامي التي حدثت مؤخرا هو وجود الحاجة إلى شبكة للإنذار المبكر في المنطقة. واليابان اقترحت، بصفتها البلد المضيف، عقد اجتماع استثنائي في مؤتمر كوبي تكرس لمناقشة إنشاء شبكة للإنذار المبكر بتولد أمواج سونامي في منطقة المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا. ونأمل في التوصل إلى خطة عمل ملموسة في ذلك الاجتماع حتى تبدأ البلدان المعنية في المنطقة، بدعم المجتمع الدولي، عملها لإنشاء آلية يعول عليها للإنذار المبكر.

وينبغي للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ووكالات أخرى ذات صلة أن تؤدي دورا رئيسيا في هذه الجهود، بانية على التجربة والخبرة المكتسبتين في شبكة الإنذار المبكر لمنطقة المحيط الهادئ. وفي هذا الجهد يمكن لليابان أن تسهم إسهاما كبيرا وستفعل ذلك عن طريق توفير المعرفة والخبرة اللازمتين اللتين اكتسبتهما من خلال تجربتها نفسها خلال القرون التي شهدت كثيرا من الهزات الأرضية وحالات سونامي. وبالإضافة إلى مساهمة مالية بمبلغ ٤ ملايين دولار

للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لتعزيز التعاون في ذلك المجال بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، فإن اليابان على استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة وبلدان مانحة معنية أخرى وأيضا مع البلدان الساحلية المعنية مباشرة.

ومن الحقائق الواضحة تماما أن ٧٥ في المائة تقريبا من سكان العالم يعيشون في مناطق عانت من كارثة طبيعية خطيرة واحدة على الأقل من هذا النوع أو ذلك – هزة أرضية أو إعصار استوائي أو إعصار حلزوني أو إعصار مصحوب بمطر وبرق ورعد أو فيضان أو جفاف، الخ – خلال السنوات العشرين الماضية. ومن المعروف أن مليارات من الناس في ما يزيد عن مائة بلد يعانون على نحو دوري من آثار النكبات الطبيعية. وكل يوم تودي الكوارث الطبيعية في المتوسط بحياة حوالي ٢٠٠ شخص في أرجاء العالم. في سنة ٢٠٠٣ وحدها سببت ٧٠٠ خطر طبيعي وفاة ٧٣ ألف شخص وخسائر اقتصادية تجاوزت ٦٥ مليار دولار. وهكذا لا تزهق الكوارث الطبيعية الجامحة أرواح كثير من الناس فحسب ولكنها أيضا تدمر البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتعيق التنمية، وبخاصة في البلدان النامية، وهي تشكل في الواقع تهديدات خطيرة للأمن البشري. وتحدث الكوارث الطبيعية تأثيرا شديدا بصورة خاصة على الفقراء – سواء كانوا بلدا أو سكانا داخل بلد – بكشفها أوجه ضعفهم أو زيادتها. وهي تؤثر سلبا، بشكل كبير، على مكافحتنا للفقر والجوع والمرض.

وبالرغم من ذلك الواقع القاتم، أرى للأسف أن الدول والمجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، قللت من أهمية المسائل المتصلة بالكوارث الطبيعية. فلم يول اهتمام كاف لأهمية الحد من الكوارث و لم تحشد إرادة سياسية كافية، وخاصة للتصدي لتأثير الكوارث الطبيعة على التنمية.

وإذا كان الوعي بالحاجة إلى إنشاء نظام للإنذار المبكر يشكل أحد الدروس المستفادة من الكارثة الحالية لأمواج سونامي التي عصفت بالمحيط الهندي، فان درسا آخر ينبغي استخلاصه هو الحاجة إلى تعزيز الإرادة السياسية لمواجهة الكوارث الطبيعية، على سبيل المثال، بإدماج الوقاية من الكوارث وتخفيف حدتها في التخطيط الإنمائي الوطني. ولا يمكن منع وقوع الأخطار الطبيعية، ولكن يمكن الوقاية من الضرر الذي تسببه الأخطار وتفاديه عن طريق الإعداد السليم والاستجابة وجهود التخفيف من حدة الكوارث.

وجرى التأكيد بشدة على تلك النقطة في مبادرة اليابان للحد من الكوارث من خلال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي المبادرة التي أعلنها رئيس الوزراء كيوزومي بمناسبة المؤتمر الدولي للحد من الكوارث المنعقد الآن. وما فتئ مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية لليابان الموجهة نحو المشاريع والبرامج المتعلقة بالحد من الكوارث يبلغ أعلى المستويات بين المانحين، مع تقديم حوالي ٣٠٠ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٣. وبناء على المبادرة، ستستمر اليابان في دعمها النشط لجهود البلدان النامية في سبيل بناء مجتمع يصمد في وجه الكوارث من خلال قائمة مستفيضة للمساعدة، مثل بناء المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير البنية التحتية.

وكما أكد الأمين العام، فإن الدعم المقدم من المجتمع الدولي لمساعدة البلدان المنكوبة بالكارثة في المحيط الهندي ينبغي ألا يتوقف عند الإغاثة العاجلة، مهما كانت أهمية تلك الإغاثة. ونظرا لحجم الكارثة، سيلزم أن تقدم المساعدة لإعادة التأهيل والتعمير لأجل طويل. ولا بد أن يحافظ المجتمع الدولي على إرادة سياسية قوية تحقيقا لتلك الغاية. وتؤيد اليابان بشدة تقديم أقصى حد ممكن من المساعدة لجهود إعادة التأهيل والتعمير، فضلا عن الإغاثة العاجلة.

ويحدوني أمل صادق أن يساعد جيشان العاطفة ووحدة الغرض التي أبديت في جميع أرجاء العالم على تعزيز التعاون الدولي والعزم على معالجة المشاكل العديدة التي يواجهها المجتمع العالمي، بما في ذلك الوقاية من الكوارث وتخفيف حدتها، وتغير المناخ، ووضع استراتيجية تشمل الحد من الكوارث، كل ذلك بغية فتح أفق جديد للمستقبل.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي، على مساعدتنا لتنظيم هذه الجلسة اليوم.

ونود أن نشارك في التأكيد من جديد على تعازي حكومتنا لشعوب وحكومات بلدان جنوب شرقي آسيا والساحل الشرقي لأفريقيا التي كانت ضحايا للتدمير غير المسبوق بفعل الزلزال الذي ضرب تحت سطح البحر. وعصفت أمواج سونامي بإندونيسيا وتايلند وتترانيا وسري لانكا وسيشيل والصومال وكينيا ومدغشقر وملديف والهند، وأدت إلى إزهاق الآلاف من الأرواح. فعلى سبيل المثال، قام وفد للجنة مشتركة بين الوزارات من جنوب أفريقيا بزيارة إلى الصومال واكتشف أن أكثر من ٣٠٠ شخص قتلوا وأن ٥٤٠٠٠ شردوا من جراء سونامي. وخسرت جنوب أفريقيا ذاتها عددا من مواطنيها ونحن ما زلنا نبحث عن العديد من الأشخاص الذين ما زالوا في عداد المفقودين. وبالتالي فإننا نستطيع أن ندرك سبب استجابة العالم بذلك الاستعجال والحرارة لضحايا تلك الكارثة غير المسبوقة.

ونلاحظ مع التقدير استجابة العديد من البلدان التي قدمت مساعدة لضحايا سونامي. والالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي في جاكرتا وجنيف التزامات لا سابق لها. ويسر وفدي على نحو خاص أن منظومة الأمم المتحدة، وخاصة مكتب منسق الشؤون الإنسانية، استجابت بشكل عاجل وبطريقة تعتز بها منظمتنا. ولكن التبرعات التي قدمها الأشخاص من جميع الأعمار وكل مشارب الحياة، بما في ذلك جميع أرجاء العالم، هي التي تثلج الصدر في الواقع. وعلَّمنا أولئك الأشخاص أن التضامن يظل أمرا ممكننا في التصدي للكوارث العالمية.

وأكد كل من الأمين العام كوفي عنان والسيد يان إغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على أهمية ضمان أن يبقى المجتمع الدولي ملتزما بالإنعاش ومشاركا فيه وأيضا في مرحلة إعادة التعمير من مراحل الأزمة. ومما يشكل بادرة تبعث على الأمل أن العديد من قادة العالم أقروا فعلا بأن مساعدتهم لضحايا سونامي هي مساعدة طويلة الأجل ولن تصرف النظر بأي حال من الأحول عن الالتزامات التي قطعت للازمات الإنمائية والإنسانية الأخرى.

ويؤيد وفدي الدعوة إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام لتنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. كما نؤمن بأن إنشاء صندوق دولي للكوارث تحت إدارة الأمم المتحدة أمر ملح. فمن شأن ذلك أن يمكِّن الأمم المتحدة من الاستجابة للاحتياجات العاجلة للذين تضرروا من الكوارث بينما يجري حشد المزيد من المساعدة الطويلة الأجل.

وعلاوة على ذلك، فإن جنوب أفريقيا، أسوة بالعديد من البلدان الأخرى، تؤيد إنشاء نظام للإنذار المبكر بأمواج سونامي في منطقة المحيط الهندي. وإنشاء ذلك النظام للإنذار المبكر سيكون مرتبطا ارتباطا جيدا مع خطة أفريقيا للتصدي للكوارث الإنسانية على صعيد إقليمي بعد اعتماد الاتحاد الأفريقي للاستراتيجية الأفريقية الإقليمية للحد من خطر الكوارث.

وفي خطة تنفيذ جوهانسبرغ التي جرى اعتمادها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ألزمنا أنفسنا باتباع نهج متكامل ومتعدد وشامل لمواجهة الأخطار، وخاصة في تعزيز

نظم الإنذار المبكر والحاجة إلى تعزيز القدرات المؤسسية على التصدي للضعف وتقييم الأخطار وإدارة الكوارث.

ومن الدروس التي استخلصناها في أعقاب سونامي، بما في ذلك الدمار الذي سببه إعصار إيفان في غرينادا وهايتي، من الواضح أن البلدان النامية لا تحظى بالموارد المحلية للانتعاش من تلقاء أنفسها. وما زالت مساعي البلدان النامية لتعزيز استجاباتها بالذات للأزمات تلقى إحباطا من جراء المستويات المنخفضة للمساعدة الإنمائية الرسمية والافتقار إلى الاستثمار المباشر الأجنبي. وعلاوة على ذلك، ما زال العديد من التعهدات بتقديم المساعدة لإعادة التعمير في البلدان النامية التي عانت من الكوارث الطبيعية بدون تنفيذ.

ويؤكد تقرير مشروع الألفية، بقيادة الأستاذ جيفري ساكس، على أن مساعدة البلدان النامية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، لن يكون ممكنا إذا استمر الوضع الراهن على حاله. ويدعو التقرير إلى زيادة كبيرة للاستثمارات في التنمية، فضلا عن اتخاذ إجراء دولي أقوى وأكثر فعالية بشأن تخفيف عبء الديون، والتجارة، والعلوم، والتكنولوجيا.

وفي الواقع فإن الأمر المفجع هو أن كارثة سونامي حصلت وسط إعداد أنفسنا لمؤتمر قمة هام مقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، خشي بعضنا أن المسائل الأمنية ستطغى فيه على جدول الأعمال الدولي. بيد أن الدرس المستفاد من الحوادث المفجعة التي وقعت في جنوب شرقي آسيا والساحل الشرقي لأفريقيا هو أن التخلف الإنمائي ما زال يشكل تهديدا دائما.

وفي الاجتماع الدولي الذي عُقد مؤخرا في موريشيوس بشأن استعراض فترة السنوات العشر لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أكد الأمين العام من جديد على الارتباط المتبادل بين التنمية والأمن، وأبرز التحديات الإنمائية مثل الفقر المدقع، وتغير المناخ، وتفشي الأمراض المعدية مثل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويؤمن وفدي بأنه، بينما نواصل الإعداد لمؤتمر القمة الذي يعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فإن العنصر الهام طوال الوقت سيكون كيفية بدئنا بإقامة شراكة عالمية بين الدول المتقدمة النمو والنامية وإشراك المجتمع الخاص والمدني الذي يمكنه أن يعالج كلا من الأمن والتنمية. وسيكون التحدي بالنسبة لنا هو كيفية تمكّننا بشكل جماعي، على أساس الالتزام السياسي الثابت على جميع المستويات، من الوفاء باحتياجات الدول المتقدمة النمو والمتخلفة النمو من أجل تحقيق حياة أفضل للجميع. ولذلك السبب، فإننا نؤيد بالكامل مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد تيش (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالتأكيد من جديد على أعمق تعازي الحكومة الاسترالية لجميع الذين تضرروا بالزلزال وأمواج سونامي التي عصفت بمنطقة المحيط الهندي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر.

كما أود أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على مبادرتها إلى اقتراح مشروع القرار هذا بشأن كارثة سونامي والاستجابة لها. ومن المهم أن نعترف بهذه المسألة الهامة وأن نناقشها في هذه القاعة، ويسرنا جدا كوننا من مقدمي مشروع القرار.

وتشيد أستراليا بالدور القيادي الذي أظهرته البلدان المتضررة في الاستجابة لهذه الكارثة وتدعم هذا الدور بقوة. فقد انتقل التعاون الإقليمي الممتاز إلى العمل فورا بعد سونامي، وتستحق استجابة المجتمع الدولي ثناء كبيرا في الواقع، ولكننا نود على نحو مماثل أن نشيد بالطريقة التي

تضافرت بها بلدان المنطقة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا وغيرها من البلدان في استجابتها لهذه الكارثة.

ونود أيضا أن نشيد بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الدولية للبلدان المتضررة بسونامي. كما أن وكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، تضطلع بدور هام في إيصال الإغاثة الطارئة. ونحن ندعم بقوة الدور التنسيقي للأمم المتحدة في الاستجابة لحالة الطوارئ ونود على نحو خاص أن ننوه بالإسهام الذي قدمه السيد يان إغلند، منسق الإغاثة الطارئة ورئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

لقد جاءت مساعدة أستراليا لضحايا كارثة سونامي عاجلة وسخية ومنسقة بشكل وثيق مع القدرات الوطنية في المجتمعات المتضررة بسونامي، ومستهدفة الاحتياجات ذات الأولوية. وهي تشكل انعكاسا واضحا لالتزامنا تجاه منطقة آسيا.

وقدمت الحكومة الأسترالية مبلغ ٦٠ مليون دولار أسترالي للإغاثة الطارئة في جميع أنحاء المنطقة، بتمويل الدعم المباشر الذي قدمه المواطنون الأستراليون إلى المناطق المتضررة، فضلا عن أنشطة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وإضافة إلى المساعدة الطارئة العاجلة التي قدمناها وما زلنا نقدمها، أعلنت الحكومة الأسترالية إقامة شراكة بين أستراليا وإندونيسيا بمبلغ بليون دولار أسترالي لفترة خمس سنوات بهدف إعادة التعمير والتنمية. وسيساعد البرنامج إندونيسيا على الانتعاش من التأثير المدمر لسونامي ويشكل أكبر مجموعة وحيدة للعون في تاريخ أستراليا. ومن المهم أن البرنامج يسلم بأن الإغاثة الطارئة لا تشكل إلا جزءا ضئيلا من التأثير الحقيقي لهذه الكارثة. وستستغرق علمية الانتعاش وإعادة التأهيل والتعمير العديد من الأعوام وتكلف عدة بلايين من الدولارات.

والعنصر الآخر لاستجابتنا هو المساعدة التي تقدمها مباشرة قوات الدفاع الأسترالية والشرطة الاتحادية الأسترالية، التي أُرسلت إلى الميدان أفرقة غوثية للمساعدة بتقديم الخدمات الطبية وخدمات التعرف على الضحايا.

وأعتقد أن من المهم أيضا هنا أن ننوه باستجابة القطاعين العام والخاص في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك أستراليا. وكما يحصل في جميع أرجاء العالم، فإن شعب أستراليا يعرب عن تعاطفه مع الذين تضرروا بكارثة سونامي ودعمه لهم. وحتى اليوم، ساهم الجمهور الأسترالي بمبلغ ١٩٠ مليون دولار أسترالي لجهد الإغاثة وإعادة البناء. وأُقيم يوم وطني للحداد في جميع أنحاء أستراليا بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير، وهنا في نيويورك، سيقام حفل موسيقي غوثي الأسبوع المقبل، في ٢٦ كانون الثاني/يناير – الذي يصادف اليوم الوطني للهند، أحد البلدان المتضررة، وأيضا اليوم الوطني لأستراليا – بغية المساعدة على جمع أموال لضحايا هذه الكارثة.

وإضافة إلى الاستجابة لاحتياجات الإغاثة وإعادة التعمير وإعادة التأهيل، فإن أحد العناصر الرئيسية لمشروع القرار الذي سنعتمده اليوم هو بشأن إنشاء نظم أفضل للإنذار بوقوع مثل تلك الكوارث، وللاستعداد لتأثيرها ولتخفيف الضرر الذي تلحقه. ونحن على استعداد لمساعدة المنطقة في مواصلة الجهود للاستعداد للكوارث في المستقبل والتخفيف من ضررها والاستجابة لها، ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا مع الوفود الأخرى.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى، بالنيابة عن حكومة الصين وشعبها، عن أعمق تعازينا لأسر الضحايا وأصدق

تعاطفنا مع الذين فقدوا أعزاءهم في كارثة سونامي التي عصفت بالمحيط الهندي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وأود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم جلسة اليوم، التي تعقد بمبادرة بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، التي أود أن أشكرها أيضا. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لوفد كازاخستان على البيان الذي أدلى به بالنيابة عن منظمة شنغهاي للتعاون – وهو بيان نؤيده.

تشكل أمواج سونامي التي عصفت بالمحيط الهندي كارثة لجميع البشرية. وقد استجاب المجتمع الدولي بشكل إيجابي وقوي بجهد دولي غير مسبوق لتقديم الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ. واضطلعت الأمم المتحدة، من جانبها، بدور قيادي وتنسيقي هام. وقام الأمين العام كوفي عنان ورؤساء الوكالات المعنية للأمم المتحدة بزيارات حسنة التوقيت إلى المناطق المتضررة بالكارثة لتنفيذ عمليات تفتيش ولتقديم التوجيه في مساعي الإغاثة في حالات الكوارث. كما حضر الأمين العام الاجتماع الاستثنائي لقادة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في أعقاب الزلزال وسونامي وأطلق، بالنيابة عن الأمم المتحدة، نداءات عاجلة للمجتمع الدولي من أجل إعادة التعمير بعد الكارثة.

واليوم نحن ننظر في مشروع قرار معنون ”تعزيز الإغاثة الطارئة والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج سونامي التي عصفت بالمحيط الهندي“، قدمته لاو في جلسة اليوم المستأنفة للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. ووفرت هذه الجلسة الفرصة للدول الأعضاء كي تستجمع حكمتها بغية مساعدة البلدان المتضررة، وتعكس الجلسة الروح البشرية للتضافر في أوقات الصعوبات والكوارث. ويؤيد الوفد الصيني عقد هذه الجلسة ويأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

ونظرا لأن الصين دولة نامية معرّضة أيضا للكوارث الطبيعية، فإننا ندرك إدراكا عميقا الضرر والمعاناة التي تحملها الأشخاص المتضررون. وبوصفنا جارا صديقا للبلدان المتضررة، فقد غمرنا شعور بالقلق وبالتعاطف حيال محنتهم. وفي أعقاب الكارثة، أطلقت الحكومة الصينية على نحو عاجل آليتها للطوارئ وبدأت عملية خارجية للإغاثة في حالات الكوارث، وهي العملية الأكبر من أي وقت مضى في تاريخ الصين. وتعهدت الحكومة الصينية بتقديم مساعدة في اليوم التالي ذاته بلغت ٢,٦ مليون دولار. ولاحقا، وبالنظر إلى حدوث المزيد من التطورات، التزمت الحكومة الصينية بتقديم مبلغ ٦٠,٥ مليون دولار إضافي، وهي تنظر بشكل إيجابي في إعفاء البلدان الأكثر تضررا من ديونها الحكومية التي حان موعد سدادها، أو في تخفيض المدفوعات.

وتجاوزت تبرعات الأفراد من عامة الناس في الصين ١٢,١ مليون دولار، بما فيها التبرعات التي قدمها كبار السن والأطفال. وقام رجل يزيد عمره على ٨٠ عاما بزيارتين إلى المكتب المحلي للهلال الأحمر للمساهمة من معاشه المتواضع جدا. وتبرع طفل في سن السادسة تقوده أمه بأكثر من ١ ٠٠٠ يوان في شكل قطع معدنية ادخرها خلال الأعوام القليلة الماضية. وبعض الشبان قاموا شخصيا بزيارة إلى سفراء البلدان المتضررة في الصين لتقديم مساهماتهم وللإعراب عن تعاطفهم. وفي منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، جمع مبلغ يزيد على ٥٠٠ مليون من دولارات هونغ كونغ. كما أوفدت الحكومة الصينية أفرقة طبية وأفرقة للإنقاذ إلى المناطق المتضررة بعد فترة إخطار قصيرة جدا. وأرسلت منطقة ماكاو الإدارية الخاصة أيضا فريق إنقاذ إلى المنطقة المنكوبة بالكارثة.

وفي الاجتماع الاستثنائي لقادة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي عُقد في أعقاب الزلزال وسونامي، أعلن رئيس الوزراء وين جياباو أن الحكومة الصينية ستستجيب

لنداء الأمم المتحدة بالتبرع بمبلغ ٢٠ مليون دولار للجهود المتعددة الأطراف للإغاثة وإعادة التعمير في إطار الأمم المتحدة. وفي الاجتماع الوزاري للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى المجتمعات المحلية المتضررة بسونامي الذي عُقد في جنيف، أكدت الحكومة الصينية على أنها ستقدم مساهمتها، عن طريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى وكالات الأمم المتحدة – بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للأغذية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الهجرة العالمية – لعمليات الإغاثة الطارئة وإعادة التأهيل بعد الكارثة وإعادة التعمير. وستتشاور الصين مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن وضع برنامج تفصيلي لتوزيع المساعدات وستولي، في ضوء احتياجات البلدان المتضررة، أولوية للصرف الصحي ومياه الشرب والتعليم وترميم البنية التحتية. كما يحدونا الأمل في التمكن من إضافة مساهمتنا إلى مساعدة الأمم المتحدة في إنشاء نظام للإنذار المبكر وآلية للاستجابة للكوارث الإقليمية.

وحسبما يقول مثل صيني ”حينما تكون منطقة واحدة محتاجة، فإن المساعدة تأتي من جميع الجهات“. ومرة أخرى أظهرت كارثة سونامي التي عصفت بالمحيط الهندي أن التعاون الدولي والإقليمي على نحو أوثق يشكل وسيلة فعالة للتصدي للكوارث الطبيعية. وتود الحكومة الصينية أن تشارك جميع الحكومات في الجهد المتضافر لمساعدة البلدان المتضررة على تخفيف الكوارث وإعادة بناء المنازل وإعادة الحياة إلى طبيعتها.

السيد حشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): في هذا الوقت من الحزن الدولي، تكرر تونس تعازيها للبلدان المتضررة في جنوب آسيا وأفريقيا على خسائرها البشرية الناجمة من سونامي.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للتعهدات السخية التي قُطعت استجابة للنداء العاجل للأمم المتحدة بتقديم التبرعات إلى البلدان المنكوبة. ونتمنى أن يساعد ذلك التعبير عن التضامن والسخاء في جميع أرجاء العالم على الحد من تأثير المعاناة البشرية الهائلة التي سببتها سونامي وعلى الوفاء بالاحتياجات الكبيرة للمساعدة الإنسانية والعون الطويل الأجل للانتعاش.

إن السلطات التونسية، في تقديم مساهمتها المتواضعة بوصفها رمزا للتعاطف والتضامن مع الضحايا، بأمر من الرئيس زين العابدين بن علي، جهزت أربع طائرات لنقل مساعدات إنسانية في شكل أغذية وأغطية وخيام وأدوية.

ويشيد وفدي بالأمين العام على قراره إرسال مبعوث خاص للمساعدة في حالات الطوارئ وإعادة التعمير إلى البلدان المتضررة بسونامي بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر.

وبالإضافة إلى سونامي – التي تشكل ظاهرة لا حدود لها عصفت على نحو وحشي بثمانية بلدان آسيوية وخمسة بلدان أفريقية – كان عام ٢٠٠٤ سنة الدمار بالنسبة للعديد من البلدان بسبب تأثيرات تغير المناخ وارتفاع مستويات البحار والأعاصير البالغة العنف التي عصفت بعدة مناطق في جميع أرجاء العالم. وهناك العديد من الدروس التي استخلصت من تلك الكوارث العديدة. ولا شك في أن الدرس الأول يتعلق بالحاجة إلى إنشاء نظام للإنذار المبكر على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي ذلك الصدد، فإن حكومتي تشارك الأمين العام مناشدته إنشاء نظام للإنذار المبكر على نطاق العالم لجميع الكوارث الطبيعية، والتنفيذ الحاسم لتدابير تتخذ استجابة

لـتغير المنـاخ. وفي الواقـع، أبـرزت مأسـاة ٢٦ كـانون الأول/ديسـمبر مـرة أخـرى الحاجـة إلى إنشـاء نظـام للإنـذار والوقايـة علـى نطـاق العـالم يغطـي لـيس أمـواج سـونامي فحسب، بل أيضا الظواهر المدمرة الأخرى، مثل آثار ارتفاع مستويات البحـار الـتي يسـببها الاحتـرار العـالمي، والأمـواج المديـة والأعاصـير. وينبغـي للنظـام أن يغطـي المنـاطق الأكثـر تعرضا لتلك الظواهر، بما فيها منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن الأسـى الـذي سـببته سـونامي في جنـوب شـرقي آسيا وأفريقيا عالمي في نطاقه. وحركـة التضـامن الكبيرة الـتي ولـدتها كارثـة سـونامي غـير مسبوقة. ونعـرب عـن الأمـل أن تؤدي فترة التضامن المتزايد هـذه في تـاريخ كوكبنـا إلى زيـادة تعزيـز التزامنـا بمنظمتنـا وبقـدرتها علـى التصـدي للتحـديات الإنسانية الحالية والمقبلة في جميع أرجاء العالم.

ولقد أصبحت سونامي سببا لتقديم مشروع القرار المعـروض علـى الجمعيـة وللآمـال في أن يسـاعدنا علـى الاسـتمرار بشـكل فعـال في معالجـة مشـاكل البلـدان الـتي عصفت بها المأساة الأخيرة.

السيد المنصور (البحرين): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتكلـم إليكم والعـالم يلفـه حـزن عميق على الكارثـة الطبيعـة الـتي أودت بحيـاة عشـرات الآلاف مـن الأرواح، وأدت إلى فقـدان الكثير مـن المـوارد وسبل كسـب العيش لمئات الآلاف من المواطنين في المناطق الـتي ضربها المد البحري، المعروف بسونامي.

كما أتقدم باسمي وبالنيابة عن حكومة وشعب مملكة البحـرين بـأحر التعـازي والمؤاسـاة إلى أسـر الضـحايا وإلى شعوب وحكومـات تلـك الـدول الصـديقة على ضـحايا هـذه الكارثة الإنسـانية الـتي لم يسبق لها مثيل في التـاريخ المعاصـر. كمـا نتقـدم بالشـكر والتقـدير إلى مجموعـة دول رابطـة أمـم جنـوب شـرقي آسـيا على مبادرتها إلى الـدعوة إلى عقـد هـذا الاجتماع الهام. ونتقـدم بالشـكر إلى منظمـة المـؤتمر الإسـلامي وحركـة عـدم الانحيـاز على دعمهمـا ومسـاندتهما لعقـد هـذا الاجتماع.

لقد فوجئ العالم جميعا بالزلزال البحري الذي ضـرب منطقـة المحيط الهنـدي. وروّعـه مـا أحدثـه مـن دمـار شـامل، ضرب مدنا وقرى أزالها بشكل كامل وأودى بحياة الآلاف من الأبرياء، من أطفال وشيوخ وشباب. لم يفـرق بـين كبير أو صـغير، قـوي أو ضـعيف، غـني أو فقـير، فأصـاب الجميـع، وأصـبحوا بـين ليلـة وضـحاها مشـردين، لا بيـت يجمعهـم ولا أهـل بينـهم. فـرّق عـائلات بأكملـها، الطفـل عـن أمـه، والزوج عن زوجته، والأم عـن أبنائها. دمـر المنـازل والبيـوت والكنـائس والمسـاجد والمعابـد، ولم يفـرق بـين أحـد، بـل أصبحوا جميعا ضحايا لهذا الزلزال العنيف.

إن مـا يخفـف مـن هـذه المأسـاة العميقـة مـدى ما أظهرته دول العالم من تكاتف وتعاطف مع ضحايا هـذا الزلـزال، وقامـت بتلبيـة نـداء الواجـب، كـل حسـب طاقتـها وقـدرتها، لم يفـرق بينـها بعـد جغـرافي أو خـلاف سياسـي أو ديني أو إثني. ورأينا صورة من هذا التكاتف نتمنى أن تستمر بين الإنسانية جمعاء. فنحن أحوج ما نكـون إلى هـذا التلاحم والتـراحم في زمـن غلـب عليـه فقـدان الأمـن والاسـتقرار مـن جراء الحروب والمشاكل بين الـدول. وجمع هـذا الزلـزال كـل الـدول، كبيرهـا وصـغيرها، حيـث قـدمت صـورة طيبـة عـن التعاطف والتراحم قد تكون عظة لنـا جميعا لمواجهـة مـا تخبئه لنا الطبيعة عندما تغضب وتثور.

لقد أوضح الأمين العام للأمـم المتحدة، السيد كـوفي عنـان، في ندائـه لطلـب تقـديم المسـاعدة الطارئـة إلى الـدول المنكوبـة أن المجتمـع الـدولي بحاجـة إلى تـوفير أكثـر مـن ٩٠٠ مليـون دولار خـلال الأشـهر السـتة المقبلـة لتغطيـة تكـاليف المساعدة الإنسـانية الطارئـة لحـوالي خمسـة ملايـين متضـرر في

تلك الدول. ويظهر مدى فداحة هذه الكارثة وضرورة تضامن المجتمع الدولي مع تلك الدول حتى تتمكن من تخطي آثار هذه الكارثة والتخفيف من الأضرار التي أحدثتها.

إن التغلب على الآثار الضارة لهذه الكارثة يتطلب في الوقت الراهن تقديم المساعدات الفورية والعاجلة. وحتى يكون سكان تلك المناطق بمنأى عن تكرار مثل هذه الكوارث، فإن هناك حاجة ماسة إلى قيام المجتمع الدولي بإنشاء نظام متكامل وفعال للإنذار المبكر للتنبؤ بمثل هذه الكوارث الطبيعية، مما يتيح الفرصة للتخفيف من الآثار المدمرة لمثل هذه الكوارث مستقبلا.

ولقد تضافرت جهود الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الدعوة إلى إغاثة المتضررين والعمل بدأب للوصول إلى المناطق المتضررة رغم الصعوبات الجمة التي أعاقت ذلك. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الدول والمنظمات التي بادرت إلى تقديم المساعدات الطارئة إلى تلك الدول والتي خففت بشكل كبير من وطأة الكارثة.

إننا نشعر بالقلق البالغ من احتمال انتشار الأمراض الفتاكة، مثل الكوليرا والملاريا، وسط الناجين من هذه الكارثة ما لم يتم وبالسرعة اللازمة اتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية واللازمة لمواجهة هذا الاحتمال. كما أن هناك حاجة ماسة إلى توفير المياه الصالحة للشرب والخدمات الصحية الطارئة. وفي هذا الصدد، فإن لمنظمة الصحة العالمية دورا كبيرا في ظل هذه الظروف الصعبة والطارئة.

إن الناجين من الكارثة يحتاجون، بالإضافة إلى المعونة الطارئة، مساعدة لإعادة تأهيلهم نفسيا وتقديم الخدمات الطبية وتوفير الأدوية الأساسية لهم. كما أنهم بحاجة ماسة إلى مساعدتهم في النهوض بوسائل كسب عيشهم والتغلب على الآثار التي هزتهم جميعا، وهذا يحتاج إلى تكافل وتعاضد المجتمع الدولي بأسره الذي لن يتوانى عن مساعدة المحتاج.

ومملكة البحرين قد فُجعت بهذه الكارثة الإنسانية وهبت سريعا لتلبية نداء الواجب وقامت بإغاثة المنكوبين من الدول المتضررة وأعلنت التبرع بمبلغ مليوني دولار أمريكي، فضلا عن إرسال مواد إغاثية ومساعدات إنسانية عاجلة ساهم شعب البحرين فيها من خلال المنظمات الإنسانية التي قامت بجمعها وإيصالها إلى الدول المنكوبة. وقد دأبت مملكة البحرين على الوقوف بجانب الدول والشعوب الصديقة في السراء والضراء وتقديم ما في وسعها لتخفيف معاناة المتضررين. وسوف تستمر المملكة في ذلك بدعم وتوجيه من صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وحكومة وشعب البحرين.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لقد شهدنا أسوأ زلزالا وكارثة خلفتها أمواج سونامي في التاريخ الحديث، وهي كارثة ستبقى عالقة في الأذهان لسنوات مقبلة. وإننا نتقدم بخالص تعازينا إلى الأسر التي فقدت أحباء لها.

لقد آلمت الكارثة الملايين، فحرمتهم من رزقهم ومن كل شيء يملكونه. ويجب الآن أن نركز عليهم. يجب أن نتأكد من إمكانية وصول المعونة الإنسانية الفورية إلى جميع المجتمعات المتضررة، التي تشرّد الآن العديد منها. إنه سباق ضد الزمن، وإذا خسرناه قد يلقى المزيد من البشر حتفهم من المرض ونقص المياه النظيفة وسوء التغذية أكثر من أمواج سونامي نفسها. كما أن هناك حاجة عاجلة إلى تقديم الدعم إلى الكثيرين ممن يعانون الصدمة والفقدان. وهنا يجب إيلاء أولوية قصوى للاحتياجات الخاصة للأطفال.

إن الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر غالبا ما يتزايدان عقب الأزمات. ويسعدنا أن نرى التأكيد على

الحاجة إلى حماية النساء والأطفال من العنف والاعتداء الجنسي لدى طلب المساعدة الإنسانية في المرحلة الطارئة.

والتنسيق الفعال للمساعدة الإنسانية على جميع الصُعُد، على أساس الاحتياجات الحقيقية، أمر حتمي. فيجب علينا جميعا أن نعمل معا إذا أردنا لجهودنا المشتركة أن تكون أشد تأثيرا. وتؤيد النرويج تنسيق الأمم المتحدة على جميع الصُعُد في مرحلتي الطوارئ وإعادة الإعمار المبكرة، وذلك في تعاون وثيق مع السلطات الوطنية والمحلية.

والوصول إلى الأماكن المعنية أمر حاسم في إيصال المساعدات الإنسانية. وتقع على عاتق حكومات البلدان المتضررة المسؤولية الرئيسية عن ضمان الوصول الآمن إليها.

لقد أثبتت الأمم المتحدة بجلاء قدرتها على الاضطلاع بدور ريادي وعلى تعبئة الدعم الدولي بُعيد سونامي. وإن الاستجابة للمناشدة الملحة لتلبية الاحتياجات العاجلة والفورية للمجتمعات المحلية الأشد تضررا بالكارثة، التي أطلقتها جاكارتا قبل أقل من أسبوعين، لم يسبق لها مثيل.

ويساهم عدد قياسي من البلدان بسخاء في تقديم المساعدة لضحايا أزمة سونامي. وفي ذلك الصدد، فإن الالتزامات طويلة الأجل التي يقدمها المجتمع الدولي أمر حيوي. ويجب علينا أن نقدم المساعدات اللازمة لإعادة توفير أسباب الرزق وبناء المجتمعات المحلية. وفي ذلك الصدد، يجب الوفاء بالاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال.

وفيما يتعلق بالتنسيق بين المانحين، لا بد أن ينشأ تقسيم واضح للعمل، في مرحلة الطوارئ وفي مرحلة إعادة التعمير على حد سواء. وعلى المانحين ألا يتنافسوا في ما بينهم في تقديم المساعدات لمدة قصيرة بعد الكارثة، ثم يعزفون عن تقديمها عندما يتحول انتباه وسائط الإعلام إلى أماكن أخرى.

وتؤيد النرويج إنشاء آلية لرصد التعهدات التي يقدمها المانحون في العمليات الإنسانية وعمليات إعادة التعمير الرئيسية من قبيل تلك الحالات، ويسرها المبادرة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في هذا الصدد. ومن الضروري الانتقال السلس من مرحلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى مرحلة إعادة التأهيل والتعمير والتنمية لأجل طويل. وفي الواقع، يجب أن تتداخل هذه الجهود بعضها مع بعض.

وبالنسبة للمساعدات التي تقدمها النرويج، فقد قدمنا حتى الآن ما يقارب ١٧ مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف نقدم حوالي ١٧٠ مليون دولار كمخصصات خارجة عن الميزانية من أجل عمليات الإغاثة الإنسانية وإعادة التعمير والمساعدات الإنمائية في المناطق المتضررة. وعلاوة على ذلك، تبرع الأفراد والشركات الخاصة في النرويج حتى الآن بما يزيد على ٦٠ مليون دولار لعمليات الإغاثة تلك.

كما يجب أن ننظر في سبل تحسين نظم الوقاية من الكوارث الطبيعية، من قبيل سونامي، وتخفيف حدة الآثار المترتبة عليها. ولا بد أن نعمل على تحسين نظم الإنذار المبكر، ولكننا ينبغي أيضا أن ننظر في كيفية جعل المجتمعات أكثر صلابة. ويوفر المؤتمر العالمي للوقاية من الكوارث، الذي بدأ أعماله في كوبي، اليابان، في وقت سابق في هذا اليوم، فرصة ممتازة لمتابعة هذه المسألة على أساس ملموس بدرجة أكبر. إننا نعلم أن المستقبل سيأتي لنا بالكثير من الكوارث الطبيعية. وليس بمقدورنا أن نمنع حدوثها. ولكن بمقدورنا أن نقرر كيف نستعد لتلك الحالات ونواجهها. ويجب تحويل اليأس الذي انتابنا من جراء ضخامة هذه الكارثة إلى دافع يضمن لنا تحقيق استعداد أفضل عندما توجه الطبيعة ضربتها القادمة. وتعاطفنا مع ملايين الضحايا في آسيا يجب ترجمته إلى دعم ملموس وعناية طويلة الأجل.

السيد كيم سام – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): تعرب حكومة جمهورية كوريا وشعبها عن تضامنهما مع جميع الذين عانوا من الزلزال الأخير وكارثة سونامي في المحيط الهندي. وإننا نحزن لأولئك الذين فقدوا أرواحهم، ونتقدم بخالص تعازينا وتعاطفنا إلى أسر الضحايا.

لقد اتخذ الدمار الذي خلفه الزلزال وسونامي أبعادا مذهلة ما زال العالم يكافح من أجل التوصل إلى فهم لأبعاد هذه الكارثة. ومع ذلك، وفي مواجهة هذا الرعب، فإن روح التعاون والصداقة التي أظهرتها بلدان العالم بتقديم مساعدتها إلى البلدان المتضررة كانت حقا رائعة.

إن حكومات وشعوب البلدان المتضررة جديرة بكل الثناء، لأنها هي التي عانت في المقام الأول، ومع ذلك ما زالت تتصدر جهود الإغاثة. وفي الوقت ذاته، تشهد الجهود الضخمة المبذولة لتقديم المساعدات الدولية على قدرة المجتمع العالمي على أن يضع الخلافات السياسية جانبا ويتحد وراء هدف مشترك. والأمم المتحدة، بوصفها منسقا لاستجابة المجتمع الدولي لتلك الكارثة، قد نصبت نفسها مرة أخرى هيئة عالمية فريدة لمواجهة التحديات العالمية للقرن الحادي والعشرين.

لم تلتزم حكومتي بتقديم مساعدات غوثية فورية فحسب، بل تلتزم أيضا بمساعدات متوسطة الأجل وطويلة الأجل لضمان تحقيق إعادة التعمير والإنعاش بشكل كامل. ووفقا لذلك تعهدنا، إضافة إلى تقديم ٥ ملايين دولار في شكل مساعدات غوثية طارئة، بتقديم ٤٥ مليون دولار أخرى على مدى السنوات الثلاث القادمة للمساعدة في مجال إعادة التأهيل والتعمير. وعلاوة على ذلك، أرسلنا طائرة شحن عسكرية إلى سري لانكا وطائرات شحن تحمل معدات للمواصلات والبناء إلى إندونيسيا للمساعدة في إيصال مواد الإغاثة وإعادة التعمير. وسنواصل عن قرب متابعة جهود إعادة البناء والنظر في اتخاذ سبل أخرى تكفل المساهمة في عملية الإنعاش.

لقد أكدت كارثة سونامي على ضرورة إنشاء نظام متكامل للإنذار المبكر بوقوع سونامي في منطقة المحيط الهندي. وسيسمح هذا النظام للبلدان المعرضة للخطر بتبادل المعلومات بشأن التنبؤ بالكوارث والقيام برد مشترك إزاء الكوارث الطبيعية في حالة حدوثها. وفي ذلك الصدد، يحدونا بالغ الأمل أن يحقق المؤتمر العالمي للحد من الكوارث، المعقود حاليا في كوبي، اليابان، ما نصبو إليه من توقعات. كما يحدونا خالص الأمل أن يحقق المؤتمر نتائج محددة وملموسة تساهم في إنشاء نظام للإنذار المبكر في المنطقة.

ومن جانبنا، تقف حكومة بلدي على أهبة الاستعداد للمساهمة بنشاط في توفير خبرتها في تكنولوجيا المعلومات من أجل الإسراع بإنشاء مثل هذا النظام.

وعلاوة على ذلك، وبصفتنا البلد الذي يترأس هذا العام أعمال مؤتمر قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، تعلّق جمهورية كوريا أولوية كبيرة على الوقاية من الكوارث وتقديم المساعدة في حالات الكوارث، وسوف نتصدر بنشاط جهود التعاون من أجل تعزيز القدرات الوقائية للبلدان الأعضاء.

وبيّنت الجهود الحالية المبذولة في حالات الكوارث الدور الحيوي الهام والمتزايد الذي يضطلع به المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في توفير المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل بشكل فعال. ومن إندونيسيا إلى سري لانكا وعبر المنطقة بأكملها، شاهدنا مجموعات خاصة لتقديم المعونة وجمعيات خيرية ومنظمات غير حكومية ومواطنين مهتمين يقدمون مساعداتهم لمن يحتاجون إليها.

وتؤيد حكومتي بقوة الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني على المستويين المحلي والعالمي في تقديم المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ. وأقام بلدي منتدى الشراكة بين القطاع العام والخاص لتقديم المساعدة، الذي يقوم بحملات للتبرع على مستوى البلد ويرسل المتطوعين الطبيين وأفراد الإغاثة إلى المناطق التي تمس فيها الحاجة إليهم. ومن خلال تلك الشراكة قدّم المجتمع المدني وقطاع الأعمال تبرعات نقدية وبضائع بما يزيد على ١٥ مليون دولار، كما أرسلت الحكومة والمنظمات غير الحكومية أكثر من ٩٠٠ من عمال الإغاثة والموظفين الطبيين إلى المناطق المتضررة من كارثة سونامي.

ومع مرور الوقت يتزع المرء إلى نسيان الحالات الإنسانية الطارئة، ولا سيما عندما تظهر حالات طارئة جديدة تحول انتباه المجتمع العالمي عن الحالات القديمة. وكما نقول في بلدي، إن البداية تشبه رأس التنين، بينما تشبه النهاية ذيل الثعبان.

ويجب علينا، هذه المرة، ألا ننسى. فيجب أن نضمن أن يتم الوفاء بالتعهدات وأن تقدم المساعدات طالما أن هناك حاجة إليها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تستهدف المساعدات بدقة وبشكل مناسب احتياجات الشعوب. إننا نحيي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لسيره في ذلك الاتجاه، ونرحب بالتدابير التي يتخذها لتعزيز عملية الشفافية في توزيع الأموال المخصصة لضحايا كارثة سونامي.

ولا يسعنا القول في أعقاب تلك الأحداث إن الاستجابة العالمية لكارثة سونامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ تمت على النحو المعتاد. فبالنظر إلى الدمار الذي لم يسبق له مثيل بسبب تلك الكارثة، دعونا نسعى لجعل فعالية تلك الاستجابة ترتقي إلى مستويات جديدة. وجمهورية كوريا ملتزمة بتحقيق تلك الغاية.

السيدة دوفتشينكو (أوكرانيا) (تكلمت بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب، بالنيابة عن حكومة أوكرانيا، عن خالص تعازينا لشعوب البلدان التي عصفت بها الكارثة غير المسبوقة، في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وأودت بحياة مئات الآلاف من البشر وتسببت بدمار مادي وبيئي هائل. وبصفتي مسؤولة في حكومة أوكرانيا عن المسائل المتعلقة بالأطفال والعائلات والشباب، وبصفتي امرأة وأما، كانت أخبار وفاة عشرات الآلاف من البشر بالنسبة لي مؤلمة بشكل خاص.

وفي مواجهة هذا التحدي، قدمت حكومة أوكرانيا على الفور مساعدات إنسانية إلى البلدان المنكوبة وقررت أن تقدم إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة مساهمة مالية من أجل توفير المساعدات للأطفال الذين يعانون بسبب كارثة سونامي في جنوب شرقي آسيا. وفي رأينا أنه، بفضل التعاون الفعال بين حكومات البلدان المنكوبة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ومؤسسات المانحين والمنظمات غير الحكومية، تمكنّا من توفير المساعدة الطارئة في وقت قصير جدا لهؤلاء الذين عانوا من جراء هذه الكارثة.

ومع ذلك، تحتاج تلك الآلية إلى مزيد من التحسين. فأولا، وقبل كل شيء، تعتمد فعالية هذه العمليات في إنقاذ الأرواح وتوفير الموارد المادية على توقيت الإنذار بوقوع الخطر وعلى السرعة التي يتم بها البدء بعمليات الإنقاذ عند وقوع حالة طوارئ. وفي ذلك السياق، نعتقد أنه من الضروري إنشاء آلية عالمية للرد السريع بغية تنفيذ الخطوات الضرورية لتوفير المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ، بما في ذلك تنفيذ اتفاقات احتياطية وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالموارد الموجودة في بلدان محددة وإمكانيات تقديم المساعدة. ونحن لا يسعنا أن نتحمل أي تأخير في إيجاد حلول لتلك المسائل.

إن أوكرانيا، التي مرت بأسوأ كارثة تكنولوجية في التاريخ – أي الحادث الذي وقع في مرفق تشيرنوبيل النووي – على استعداد للمشاركة بفعالية في إنشاء هذه الآلية العالمية على جميع المستويات. ونعتقد أنه من المناسب، خلال انعقاد مؤتمر القمة التابع للأمم المتحدة في هذا الخريف، تقديم اقتراحات محددة في ذلك الصدد، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد نرحب بالاقتراحات التي قدمتها حكومة ألمانيا بعقد مؤتمر دولي ثالث حول الإنذار المبكر لمناقشة جوانب نظام الإنذار المبكر العالمي بشأن الكوارث المائية الناتجة عن الأحوال الجوية والجيولوجية، ونهيب بالبلدان أن تعزز تلك المبادرة بنشاط.

ونلاحظ مع الارتياح أن مشروع القرار الذي اقترحته مجموعة من البلدان يتضمن تدابير ملموسة يمكن أن تساعدنا على جعل عالم اليوم أكثر أمنا. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن عزمنا على الانضمام إلى قائمة مقدمي تلك الوثيقة.

وبالنظر إلى الاتجاهات الحالية للتنمية والعولمة، فإن عالمنا يصبح أكثر تكافلا عاما بعد عام. وبالعمل معا نستطيع أن نقلل من أوجه ضعفنا في مواجهة الكوارث. ويتمثل دور الأمم المتحدة في ضمان أن يستفيد أطفالنا والأجيال القادمة من جميع الجهود التي نبذلها في كل البلدان.

السيد معيني ميبودي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بأن أعرب عن الحزن العميق الذي يشعر به شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية إزاء وقوع مأساة الزلزال وسونامي مؤخرا في المحيط الهندي، وأن أقدم صادق تعازينا لشعوب وحكومات البلدان المتضررة. إننا نجتمع جميعا اليوم هنا لكي نعرب عن تعاطفنا وتضامننا معها ولكي نثبت مرة أخرى أنه عندما تقع كارثة في أي مكان فإننا نتحد في حماية ومساعدة إخوتنا من البشر المحتاجين. ونعرب عن تقديرنا للسيد جان إيغلاند وزملائه القديرين لما بذلوه من جهود دؤوبة خلال الأسابيع الثلاثة الماضية لتعبئة وتنسيق جهود الإغاثة الدولية وتقديم المساعدة إلى ضحايا هذه المأساة.

لقد كانت كارثة سونامي الأخيرة، التي سببها الزلزال، كارثة طبيعية لم يسبق لها مثيل بما ترتب عليها من آثار كبيرة ومدمرة. فعصفت تلك الكارثة القاسية والسريعة والمدمرة بالعديد من البلدان في منطقة المحيط الهندي، وكان أثرها واسع الانتشار لدرجة أنه يلزمنا الكثير من الوقت لتقييم مدى وحجم الأضرار الناتجة عنها. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني الآن ملايين البشر من صدمات بدنية ونفسية لا يمكن تخيلها، وسوف تستغرق تلك الصدمات وقتا طويلا قبل أن يشفوا منها.

إن زلزال ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وقع في نفس اليوم الذي يوافق ذكرى مرور سنة على الزلزال الذي ضرب مدينة بام في بلدي، ولذلك فقد أعاد إلى الأذهان الذكريات المؤلمة للخسارة الفادحة في الأرواح التي سببتها تلك الكارثة. وبعد وقوع كارثة سونامي شاهدنا نفس الاستجابة السريعة وروح التضامن السخية للمجتمع الدولي مع المتضررين. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتعهدات السخية وبالالتزامات الثابتة للمجتمع الدولي، التي تم الإعلان عنها في الاجتماع الوزاري الذي عقد في جنيف الأسبوع الماضي، استجابة للنداء العاجل الذي وجهته الأمم المتحدة لصالح البلدان المتضررة من سونامي.

وشدد الأمين العام، في إشارته إلى زلزال بام قبل بضعة أيام، على أنه ”ليست كل المبالغ التي تم التعهد بها لأزمة إيران قد دُفعت“. ففي الواقع، من بين ما مجموعه ٨٠٠ مليون دولار تم التعهد بها، لم يجر تسديد سوى ١٧ مليون دولار بعد مرور سنة على وقوع الكارثة. ونأمل أن

يتم هذه المرة، استجابة لمأساة سونامي، الوفاء بكل الوعود التي قُطعت من أجل مساعدة البلدان المعنية على البدء ببذل الجهود الطويلة الأجل اللازمة لإعادة بناء المناطق المنكوبة.

إن تجربة سونامي الأخيرة وكوارث أخرى مماثلة تذكّرنا بضرورة اتباع نهج منظّم ومنسق بشكل أكبر لعمليات البحث والإنقاذ الدولية. ومن شأن ذلك أن يمكننا من الاستفادة الكاملة من الساعات الحاسمة التي تعقب وقوع الكوارث مباشرة في إنقاذ أكبر عدد ممكن من البشر.

ومع أننا ينبغي أن نولي الاهتمام الواجب للحالة بعد الكارثة، فإن نهجا لمواجهة المخاطر المتعددة يكون متوازنا بشكل جيد لجميع مراحل إدارة الكوارث – بما في ذلك الاستعداد والإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير لأجل طويل – أمر ضروري بدون شك إذا ما أريد لاستراتيجية شاملة لإدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث أن تكون ناجحة. ولذلك ينبغي أن نركّز بشكل أوثق على تعزيز التدابير التي تتخذ لزيادة ثبات البلدان في مواجهة الكوارث الطبيعية بعد وقوعها وخفض الآثار المدمرة المترتبة على تلك الكوارث. وفي ذلك الصدد، نأمل أن ينظر المؤتمر العالمي للحد من الكوارث، المعقود حاليا في كوبي، اليابان، في اعتماد سياسات وتدابير فعالة وشاملة تهدف إلى إدارة الكوارث الطبيعية على جميع المستويات، وأن يضع الأساس لبناء شراكة عالمية فعالة لتطبيق هذه السياسات.

وبالرغم من استحالة منع وقوع الكوارث الطبيعية، إلا أن هناك سبلا ووسائل يمكن على الأقل أن تخفف من آثارها. وتدرك إيران تماما، ولا سيما بعد الزلزال المدمر الذي وقع في مدينة بام، الحاجة الأساسية إلى تعزيز قدرات إدارة الكوارث على المستويين المحلي والمجتمعي. ومن المهم أيضا بشكل مماثل تعزيز القدرات الإقليمية والدولية لدعم الجهود الوطنية في البلدان الضعيفة. وفي ذلك الصدد، من الضروري إنشاء مراكز تعاون إقليمية متخصصة لتيسير تبادل المعارف والأجهزة العلمية والتقنية وكذلك الخبرات التي اكتسبتها البلدان المتضررة. ومن الضرورات الحتمية تعزيز الجهود الدولية في مجالي الإنذار المبكر وتبادل المعلومات واستعمال أحدث تكنولوجيات الاتصالات والمراقبة حتى يمكن الحد من العواقب السلبية للمآسي المماثلة في المستقبل. وتكتسي الاستعانة بتكنولوجيات الساتلات والاستشعار عن بعد أهمية خاصة لأغراض الحد من العواقب الضارة للكوارث الطبيعية.

وفي هذا السياق، تعد حالة البلدان النامية فريدة من نوعها. إذ تعمق التحديات التقنية والتكنولوجية والمالية بشدة تأثير الكوارث على الهياكل الأساسية الاجتماعية – الاقتصادية وعلى البيئة في البلدان النامية. لذلك فإن من الأهمية بمكان أن ندرس التدابير اللازمة لتحسين قدرة الاستجابة لدى تلك البلدان وإعادة توجيه دعم المجتمع الدولي صوب تعزيز إمكانيات الحصول على التكنولوجيات ذات الصلة ونقلها إلى البلدان النامية.

وغني عن القول أن مبادئ الحياد والإنسانية وعدم التحيز ينبغي أن تظل مرشدا لجميع التدابير التي تتخذ لتوفير المساعدات الإنسانية للبلدان عند حدوث كوارث طبيعية. وينبغي تقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك توفير الموارد المناسبة عند طلب الحكومات المعنية، خلال جميع مراحل الكارثة.

وقد بدأت جمهورية إيران الإسلامية في اليوم التالي لمأساة أمواج سونامي إرسال شحنات الإغاثة إلى المناطق المنكوبة، وشاركت في عمليات الإغاثة الدولية. والآن يسعدني أن أعلن أن حكومة جمهورية إيران الإسلامية تعتزم تخصيص مبلغ ٣,٩ ملايين دولار نقدا و٢٢٣ طنا على وجه التقريب من أصناف الغوث الجديدة، قيمتها مليون دولار،

استجابة للنداء العاجل. وسيتم الانتهاء من الترتيبات الضرورية للوفاء بتعهدنا في القريب.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا مرة ثانية دعمنا القوي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وأن أعرب عن تقديرنا لأنشطته الرائعة في هذا الظرف الحرج.

السيد الجُمَيْع (المملكة العربية السعودية): اسمحوا لي في بداية حديثي أن أتقدم باسم حكومة وشعب المملكة العربية السعودية بأحر التعازي لحكومات وشعوب الدول المتضررة من كارثة الطوفان الآسيوي الناجم عن الزلزال الذي أصاب جنوب شرق آسيا وجزءا من الساحل الأفريقي للمحيط الهندي، والتي راح ضحيتها آلاف من الأبرياء، ودُمرت البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية لبعض تلك الدول.

ورغم الاستجابة البطولية من جانب الأعضاء لتقديم المساعدات الإنسانية، إلا إننا نرى أنها ليست بديلا عن خطط احتواء الكوارث. لذا فإن المملكة تنضم إلى الدول التي تؤيد إقامة نظام إنذار مبكر للتحذير من أمواج المد، يمكن الدول من تجنب آثار الكوارث الطبيعية ويحد من آثارها. وبهذا الخصوص فإن المؤتمر الدولي الذي يعقد اليوم في مدينة كوبي باليابان هو أول خطوة دولية تنظر بعمق لاتخاذ خطوات واستحداث آليات مناسبة تساعد الدول في تجنب الكوارث الطبيعية المماثلة.

وقد قدمت المملكة العربية السعودية تبرعا بمبلغ ٣٠ مليون دولار للدول المتضررة من كارثة الزلزال في شكل مباشر، أو عن طريق المنظمات الدولية المتخصصة في مجال المساعدات الإنسانية. كما بلغ إجمالي التبرعات النقدية الشعبية التي جُمعت حتى الآن في مختلف مناطق المملكة أكثر من ٨٠ مليون دولار، كما أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لمساعدة ضحايا الزلزال الآسيوي.

وتأكيدا على حرص المملكة في دعم الجهود الدولية، اجتمع وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل بسفراء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لإطلاعهم على رغبة المملكة في التنسيق والتشاور مع الدول الأعضاء في المنظمة، لحشد المساعدات العاجلة إلى ضحايا الزلزال والمد البحري. كما تم التشاور حول كيفية مساعدة اليتامى ضحايا الزلزال الذين بلغ عددهم في إندونيسيا وحدها حتى الآن ٣٥ ٠٠٠ يتيم.

وأود في ختام كلمتي هذه أن أحيي باسم المملكة المتحدة على الدور الأساسي الذي تؤديه في مجال تقديم المساعدات الإنسانية لاحتواء آثار هذه الكارثة الطبيعية.

السيدة نغوين (كندا) (تكلمت بالفرنسية): تود كندا أولا أن تقدم أعمق تعازيها لجميع الدول والمجتمعات والأسر والأفراد الذين تأثروا بزلزال وأمواج سونامي يوم ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. إن ضخامة الخسارة في أرواح البشر والتدمير الذي لحق بهذه الأعداد الهائلة من الناس يقصر عنه حيز الإدراك. ويبكي الكنديون من فقدوا أرواحهم، وقلوبنا تنفطر لعشرات الآلاف من الأشخاص المنكوبين بتلك الكارثة.

ونثني على السلطات المحلية، التي كان لها سبق الاستجابة عقب وقوع الكارثة. ونجلّ العاملين في المجال الإنساني وكل من يوحدون جهودهم في جميع أنحاء العالم بغية توفير ضروريات الحياة لمن أصبحوا في شظف من العيش. وتدهشنا أفعال الخير والتضامن العالمي الغامر الذي يبديه العالم، وقد وصفه رئيس إندونيسيا بأنه دليل على وجود وحدة عالمية.

وبينما تخف حدة الصدمة الأولى، يتعين علينا جميعا أن نكفل القيام باستجابة شاملة جيدة التوقيت متسمة بالمرونة والتنسيق والفعالية لهذه المأساة العالمية. ونحن على ثقة بأن السكان المتأثرين سيستردون عافيتهم ويعيدون بناء مجتمعاتهم. ونشيد بالدور القيادي الذي تضطلع به حكومات البلدان المتضررة فيما يتعلق بالإنعاش وإعادة الإعمار. ويتمثل دور المجتمع الدولي في دعم جهود تلك الحكومات. فالاحتياجات الإنسانية الفورية هائلة. ولم تحدد بعد احتياجات التعمير الطويل الأجل، ولكن من الواضح أن الحالة سوف تتطلب بذل جهد متصل والتزاما لا يفتر لبعض الوقت في المستقبل.

وسوف تقوم كندا بدورها في الاستجابة لتلك الآمال. وقد التزمنا بدفع مبلغ ٤٢٥ مليون دولار لإعداد مجموعة شاملة من تدابير الإغاثة في حالات الكوارث من أجل ضحايا هذه الكارثة والمساعدة في إعادة الإعمار. ويشمل التزام حكومة كندا على مدى السنوات الخمس المقبلة التبرع بمبلغ يماثل تبرعات الكنديين، الذين أبدوا خلال الأيام القليلة الماضية سخاء كبيرا نحو المنظمات غير الحكومية الكندية المشتركة في جهود الإغاثة في الميدان. ويشمل التزامنا أيضا الاستمرار في تقديم المساعدات لتعمير المناطق المتأثرة بالكارثة والوقف الفوري المؤقت لسداد الديون بالنسبة لأي من البلدان المتضررة من الأزمة يطلب ذلك.

(تكلمت بالانكليزية)

وتدعم كندا الأمم المتحدة دعما كاملا بوصفها المنظمة الأولى في مجال تنسيق الاستجابة الدولية للأزمة، كما تعمل مع البلدان الأخرى على دعم الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وتتمتع الأمم المتحدة، في شراكة مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بكل من الولاية والخبرة اللازمتين لضمان استجابة فعالة لهذه الأزمة الشديدة على أساس الاحتياجات. وقد أيدنا في هذا الصدد النداء العاجل الذي أطلقته الأمم المتحدة والنداء الموحد الذي أعلن مؤخرا في جنيف.

ويجب أن ترشد مبادئ العمل الإنساني جهودنا. ونحن الحكومات يجب أن ننسق اشتراك كل منا تنسيقا فعالا، وأن نظهر المرونة ونركز مساعدتنا على الاحتياجات وعلى ما هو مطلوب من أجل تقديم أفضل دعم وتعزيز للدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية. وقد أسهم سكان البلدان المانحة بسخاء اتخذ هيئة تبرعات وأنواع مختلفة من الاشتراك لمساعدة الضحايا، وسوف يتوقعون أن يجري توزيع هذه المعونة بشكل فعال وأن تجد طريقها بأسرع ما يمكن إلى الأفراد والمجتمعات المتأثرة بالكارثة.

ويجب أن تركز مشاركتنا على بناء القدرات الوطنية لكي نكون مستعدين للتصدي لمثل هذه الأزمات ولتخفيف آثارها. ويؤدي شركاء البلدان المتأثرة دورا أساسيا. ونحن سعداء بروح التعاون التي واكبت جهود الإغاثة حتى الآن، وسهلت إلى حد بعيد وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان الذين يحتاجون إليها.

ويجب أن يكون احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية محورا لهذه الجهود. ومن الحيوي أن تكون المجتمعات المتأثرة مشاركة في أنشطة إعادة البناء، وأن تكون المرأة جزءا أساسيا من العملية. ومن الأمور المهمة، كذلك، ضمان وصول المساعدة إلى الفئات الضعيفة من السكان، وبخاصة النساء والأطفال، ومنع تعرضها لأي شكل من الاستغلال. ونشيد بالتدابير التي تتخذها الحكومات في هذا الشأن. وبالإضافة إلى ذلك، حيث أن بعض المناطق التي تعرضت إلى الخراب الناجم عن سونامي تعاني من الصراع الداخلي، من الضروري ألا تؤدي المساعدة إلى تأجيج هذه

التوترات الداخلية. وينبغي البحث عن فرص بناء السلام خلال مرحلة إعادة البناء.

وسيكون من الأمور الأساسية خلال الأسابيع القادمة أن نفكر مليا بالدروس المستفادة من الكارثة، وبخاصة فيما يتعلق بأهمية تعزيز آليات الاستعداد للكوارث والإنذار المبكر. كما أن هذا الحدث قد ذكرنا بأن حالة الفقر تزيد من حجم الخراب الناجم عن حوادث الطبيعة. إن المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، الذي بدأ اليوم في كوبي، اليابان، سيوفر فرصة رئيسية لإجراء المناقشات حول هذه المسائل.

إننا اليوم، وفي هذه اللحظة، بينما توحدنا مشاعر الرحمة، ينبغي ألا ننسى الأزمات المستمرة في مناطق أخرى من العالم، مثل السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي. ويجب أن نجعل الذين يعانون من الشدائد يعرفون أننا سنكون مثابرين وأننا سنقف إلى جانبهم حتى النهاية.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي. وإلى جانب ذلك، أود أن أشدد على النقاط التالية.

إن مداولاتنا اليوم تعبر مرة أخرى عن الصدمة والأسف العميقين اللذين انتابا المجتمع الدولي. ففقدان ما يزيد عن ١٦٠ ٠٠٠ من الأرواح، بالإضافة إلى الخراب الهائل الذي نجم عن الزلزال وكارثة سونامي في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهندي يمثل مأساة إنسانية.

وقد أكد اجتماعنا اليوم، من جديد، على تصميم المجتمع الدولي على تقديم الدعم التام والمساعدة الكاملة لحكومات وشعوب البلدان المتأثرة في جهودها لمعالجة جراحها والشروع في حملة إعادة البناء والتأهيل. ولذلك، فإن اجتماعنا اليوم هام للغاية ويعقد في الوقت المناسب.

إننا جميعا نثق ثقة كاملة بتصميم وعزيمة الدول المنكوبة على إعادة بناء بلدانها في أقرب وقت ممكن، ولكن كلما زاد استعداد المجتمع الدولي للمساعدة زاد التعجيل بتحقيق إعادة البناء. وحتى الآن كانت استجابة المجتمع الدولي متعاطفة وكريمة. ومن المهم بنفس المستوى أن يستمر دعم ومساعدة المجتمع الدولي دون إبطاء.

إن الأمة التركية التي تعرضت، لسوء الحظ، إلى زلزال كبير في عام ١٩٩٩، تتضامن مع الأمم التي تعرضت للكارثة الطبيعية الأخيرة. وبهذه المناسبة الحزينة أرجو شاكرا ممثلي هذه البلدان أن ينقلوا إلى حكومات وشعوب بلدانهم التعازي القلبية من حكومة وشعب تركيا.

وفيما يتعلق بتركيا، فقد انضمت حكومة بلدي فورا إلى الآخرين في الاستجابة إلى الاحتياجات الطارئة في المنطقة. وكخطوة أولى قدمت تبرعات مالية للبلدان المتضررة. وأُرسل على وجه السرعة فريق للبحث والإنقاذ. وتم نقل الغذاء، والأدوية، والمعدات الطبية، ووحدات تطهير المياه إلى البلدين الأكثر تضررا، إندونيسيا وسري لانكا. ويوجد الآن في المنطقة فريق من الهلال الأحمر التركي، وسيبقى هناك للمساهمة في عمليات الإغاثة الإنسانية خلال الأشهر الخمسة القادمة. وسيبدأ قريبا فريق طبي مؤلف من ٣٧ فردا، من بينهم ١٥ طبيبا، بتقديم الخدمات الطبية لسكان منطقة أتشي في إندونيسيا. ويشترك الأتراك، في تركيا وأيضا الأتراك الذين يعيشون خارجها، مشاركة نشطة في حملات التبرعات المالية التي بادرت إليها حكومتنا والمنظمات التركية في القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد نظمت وزارة الخارجية التركية حملة تبرعات نشطة خاصة بها. وبلغ مجموع التبرعات الرسمية والخاصة في تركيا حتى الآن حوالي ١٥ مليونا من الدولارات. وستستمر تركيا في عمل كل ما في وسعها من أجل تخفيف معاناة ضحايا سونامي.

وبوصفي رئيسا لمجموعة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، نقلت إليكم، السيد الرئيس، تأييد مجموعتنا لمقترح مجموعة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدعوة الجمعية العامة إلى عقد جلسة اليوم. وأود كذلك أن أعبر من جديد عن الشعور بالأسى لدى مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي وعن تصميمها على تضامنها الكامل مع البعثات الدائمة للبلدان المعنية.

وكما يذكر الأعضاء، فقد أصدر الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي نداء إلى البلدان الأعضاء في مطلع هذا الشهر، كانون الثاني/يناير، بتقديم المساعدات إلى المنطقة، وأرسل وزير خارجية تركيا، السيد غول بوصفه الرئيس الحالي لمجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، رسالة إلى وزراء خارجية ٥٦ من الدول الأعضاء، دعما لنداء منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أنشئت لجنة مؤلفة من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ورئيس البنك الإسلامي للتنمية، وممثلين من إندونيسيا وتركيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية، وذلك لتنسيق عمليات المساعدات الإنسانية والغوثية المقدمة من البلدان إلى الضحايا، وخصوصا الأيتام في إندونيسيا. ويبذل أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاتها الفرعية قصارى جهودهم لمساعدة البلدان المنكوبة، وهم عاقدون العزم على الاستمرار في بذل هذه الجهود.

ونحن نعلم أننا لا نستطيع استرداد الذين قضوا، ولكن يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ كل التدابير اللازمة لمنع تكرار المأساة. وبالتالي، فإن تركيا تدعم قرار رابطة أمم جنوب شرق آسيا بتأسيس آلية إقليمية لمنع وقوع الكوارث، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر في منطقة المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا. وتركيا مستعدة أيضا للمساهمة بقدر استطاعتها في الجهد الدولي في هذا المجال.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أعبر عن تقديرنا العميق وثنائنا المخلص للأمين العام، ولمكتب منسق الشؤون الإنسانية، ولجميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها على إجراءاتها الفورية وعملها الذي لا يعرف الكلل لبدئها وتنسيقها لأكبر جهد للإغاثة الإنسانية في تاريخ الأمم المتحدة.

السيد نوغي (موناكو) (تكلم بالفرنسية): في نهاية العام ٢٠٠٤، وفي وقت يأخذ فيه العالم عادة برهة للراحة، أظهرت الطبيعة أن كارثة تقع في فترة قصيرة نسبيا، ولكن بعنف شديد، أمكنها أن تغير مسار الوجود في بلدان عديدة، وفي آن معا، مزهقة أرواح عشرات الألوف من النساء والرجال والأطفال، ومخلفة أعدادا أكبر من المفقودين، وتاركة خرابا واسع النطاق، ومسببة مخاطر كبيرة على صحة الباقين على قيد الحياة.

ونكرر مشاعر التعاطف والتضامن لكل البلدان المتضررة والسكان المتضررين بشدة. ونحيي باحترام كبير الشجاعة التي أظهرتها السلطات والسكان المعنيون ، الذين عبأوا صفوفهم لمساعدة المصابين ولإيجاد عدد كبير من المفقودين. ونثني على الجهود الملحوظة التي بذلتها الأمم المتحدة في فترة وجيزة، وكذلك جهود العديد من البلدان التي أبدت روح التضامن في وجه هذه المحنة.

وقد شارك بلدنا الصغير، عن طريق مبادرة سمو أمير موناكو، مشاركة كبيرة، في حدود إمكانياته، في التدفق الهائل من السخاء الذي أبدته الحكومات، والمنظمات، والجمعيات وعامة الناس. وقدمت حكومة موناكو مساهمة عاجلة مقدارها ١٣٠ ٠٠٠ دولار إلى مكتب منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة، وقُدم نفس المبلغ إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من جمعية موناكو للصليب الأحمر، التي

يرأسها ولي العهد الأمير ألبرت، والتي تلقت حتى اليوم أكثر من ١,٤ مليون دولار من التبرعات.

وقد قررت الرابطة العالمية لأصدقاء الأطفال، التي ترأسها صاحبة السمو أميرة هانوفر، تخصيص المبالغ المستلمة لترميم المدارس ومراكز العناية الصحية. وبالمثل، تسعى المنظمات غير الحكومية إلى الاضطلاع بأعمال ملموسة. مثلا، تقدم جمعية موناكو للمعونة والحضور تبرعا خاصا إلى ميتم الأميرة غريس في كالوتارا، سري لانكا.

هذه المأساة الفظيعة أثبتت كيف يمكن للعالم أن يضافر جهوده في هذه الظروف. كما أثبتت أن وسائط الإعلام يمكنها أن تؤدي دورا هاما في تعبئة الرأي العام، وأنها يمكن أن تساهم في تلبية احتياجات السكان المنكوبين حتى وإن لم يكونوا ضحايا الكارثة.

لكن فلنتذكر أن الكثير ما زال يتعين القيام به في مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية، خاصة عن طريق إنشاء أنظمة إنذار فعالة، وأننا ينبغي أن ننشئ هيئة لتصميم الاستجابة لكارثة بهذا الطابع والحجم غير المتوقعين. ولذلك السبب، قررت إمارة موناكو أن تقدم مشروع القرار A/59/L.58.

السيد محمدوف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أعرب، باسم حكومة وشعب أذربيجان، عن خالص تعازينا لضحايا وأسر ضحايا كارثة سونامي التي وقعت في المحيط الهندي. وتتشاطر أذربيجان بإخلاص حزن شعوب البلدان المنكوبة وتعرب عن عميق تعاطفها وتضامنها مع الأسر المكلومة. إن نطاق وأثر تلك الكارثة المدمرة يظهران بوضوح ضعف بلدان منطقة المحيط الهندي وقدرتهم المحدودة على الاستجابة بفعالية وفي الوقت اللازم للكوارث الطبيعية غير المتوقعة. والافتقار إلى آليات الإنذار المبكر الفعالة، الذي حال دون استعداد الدول المتضررة من أمواج سونامي لهذه الكارثة المروعة، يعد درسا مريرا آخر لنا جميعا.

وفي ذلك الصدد، فإننا نتوقع نتائج عملية من المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، الذي يعقد الآن في كوبي، اليابان، من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير. ونؤمن بأن المؤتمر سينجح في إنشاء الإطار اللازم لإجراءاتنا المستقبلية للحد من الكوارث الطبيعية والاستعداد لها.

إننا ندعم دعما تاما جهود المجتمع الدولي في تلبية الاحتياجات العاجلة للمجتمعات المتضررة بشدة من أمواج سونامي، ونرحب بالنداء العاجل بشأن زلزال المحيط الهندي وأمواج سونامي الذي أطلقته الأمم المتحدة. ونشيد بالعمل الذي أنجزته الأمم المتحدة، لا سيما الجهود التي بذلها بلا كلل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد يان إغلند، وفريقه القدير في تنسيق المساعدة المقدمة إلى البلدان المتضررة. ومما يتسم بالأهمية أن يتواصل التعاون والتنسيق الوثيقان بين حكومات البلدان المتضررة، ومجتمع المانحين، وكيانات الأمم المتحدة، والوكالات الدولية لتقديم المعونة بغية كفالة كفاءة المساعدة المقدمة.

وأذربيجان، من جانبها، خصصت الأمم المتحدة بمليون دولار للمساعدة الإنسانية الطارئة لاحتياجات الإغاثة الملحة. ونؤمن بأن التضامن والمساعدة الدوليين يجب أن يستمرا إلى ما بعد الفترة المباشرة للكارثة وأن يركزا على نشاطين موازيين: إعادة الإعمار والتأهيل من ناحية وإنشاء نظام للإنذار المبكر في المحيط الهندي من ناحية أخرى. ونولي أهمية خاصة لإنشاء هذا النظام في المنطقة، ونقف مستعدين لدعم البلدان المتضررة في جهودها لبلوغ تلك الغاية.

ونتيجة لأمواج سونامي، ووفقا لآخر إحصائية، بلغ عدد الخسائر في الأرواح على الأقل ١٦٠ ٠٠٠ شخص، وجرح أكثر من نصف مليون شخص، وترك ٥ ملايين

آخرون، بينهم أكثر من مليون طفل، بدون خدمات أساسية. ونشعر بقلق عميق إزاء الاحتياجات الصحية للشعوب الأكثر تضررا من أمواج سونامي، وندعم منظمة الصحة العالمية في تنفيذ المهام الرئيسية الخمس التي ستصبح محور عملها في الأشهر القادمة. ونتشاطر تماما الرأي بوجوب اتخاذ إجراءات عاجلة لتلبية الحاجة إلى إنذار مبكر لمنع انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة التي يمكن أن تعقب الكوارث الطبيعية.

إن المرحلة الطارئة تتحول بسرعة إلى مرحلة للإنعاش والتأهيل. وخلال ذلك التحول، ينبغي تقديم دعم ضروري لكفالة تلبية احتياجات الضحايا لأجل متوسط وطويل، ولا سيما احتياجات الأطفال.

وترحب أذربيجان بمبادرة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وتؤيدها، وهي المبادرة التي تقضي بتقديم مشروع قرار حول تعزيز الإغاثة الطارئة، والتأهيل، وإعادة الإعمار والوقاية من آثار كارثة سونامي في المحيط الهندي. ونؤمن بأن اعتماد المشروع سيؤدي إلى تعبئة مزيد من المساعدة الدولية في كل من الإغاثة العاجلة والإنعاش الطويل الأمد. ويحدونا الأمل أن ننجح، من خلال تنفيذ مشروع القرار، في تلبية شواغلنا إزاء تعزيز آليات للوقاية من الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها ومواجهتها.

السيد باوم (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن المأساة التي اجتاحت جنوب شرقي آسيا في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ كانت إحدى أسوأ المآسي في الزمن المعاصر. فنتائجها تفوق أي تصور. إننا جميعا مذهولون من ضعفنا أمام قوى الطبيعة تلك التي تتجاوز قدرة البشر. ونشكر بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على مبادرتها، التي جمعتنا هنا اليوم. ومشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده يمثل رغبة البلدان المتضررة والمجتمع الدولي في الاستجابة بسرعة وبشكل ملموس لتلك المأساة. وهو يبين أهمية التخفيف من درجة ضعف الدول والشعوب أمام المخاطر التي تفرضها الطبيعة، خاصة من خلال ثقافة الوقاية والإعداد على جميع الصعد. ويبرز مشروع القرار أهمية التعاون الفعال والمستدام لدعم الجهود الطويلة الأمد، مع أخذ الاحتياجات المحددة لأكثر القطاعات السكانية ضعفا، ومن بينهم الأطفال، في الاعتبار. ويذكرنا بأهمية الشفافية والمسؤولية في ما يتعلق بتخصيص الموارد واستخدامها.

وعلى الفور استجابت سويسرا للأزمة. فقدمت مبلغ ٢٣ مليون دولار كمساعدة طارئة، وأرسلت ثلاث طائرات مروحية و ٥٠ جنديا إلى أتشيه لخدمة منظمات إنسانية. وأوفدت سويسرا، بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبمشاركة المعنيين من الناس والسلطات، زهاء ١٠٠ اختصاصي إلى الميدان، وفرقهم للوكالات الإنسانية الدولية.

ووصلت منح القطاع الخاص السويسري أيضا مستوى قياسيا – وبلغت حتى اليوم ١٤٥ مليون دولار. وتلتزم سويسرا أيضا باستجابات كافية تقوم بها المؤسسات المالية والمؤسسات الحكومية الدولية، من قبيل نادى باريس. وسوف تتخذ أيضا تدابير أخرى.

والمأساة التي نواجهها يجب ألا تنسينا الأزمات الإنسانية الكثيرة الأخرى التي تحدث في الوقت الراهن. ويحتاج كثير من الضحايا الآخرين إلى المساعدة والحماية. وينبغي لاستجابة المجتمع الدولي الرائعة ألا تلحق أضرارا بالبرامج الضرورية في أماكن أخرى من العالم، سواء كانت في ميدان المساعدات الإنسانية، أو التعاون من أجل التنمية، أو تعزيز السلام وحقوق الإنسان.

ولا بد أن تظل مكافحة الفقر حجر الزاوية لأعمالنا. ومع أن الكوارث الطبيعية تجتاح البلدان الفقيرة

والغنية على حد سواء، إلا أن الفقراء هم أكثر تضررا بسبب العوامل التالية: قلة صلابة المساكن؛ وعدم كفاية الحصول على سبل الاتصال؛ ورداءة الطرق التي تزيد من صعوبة الهروب من الأخطار أو مساعدة الضحايا؛ وزيادة هشاشة البنية التحتية في مجال الصحة.

إن المساعدة في حالات الطوارئ مفيدة، ولكنها ليست إلا مجرد مساعدة في حالات الطوارئ. ولكن المساعدات في مجالي إعادة التعمير والتنمية هي التي تمكننا من المضي قدما على مسار الاستدامة.

وأخيرا، تتزامن هذه الجلسة مع افتتاح المؤتمر العالمي المعني بالوقاية من الكوارث في كوبي. ويهيئ هذا المؤتمر الفرصة لتطوير استراتيجيات من أجل الوقاية والاستعداد والتثقيف والاستجابة لشتى أنواع الكوارث.

ولا بد أن نعوض عن حالات التأخير في هذه المجالات كي يتسنى لنا أن نتصدى على نحو أفضل للتحديات في المستقبل. وتأمل سويسرا أيضا أن يروج مؤتمر كوبي لتعزيز الهياكل ذات الصلة في سياق استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للوقاية من الكوارث.

السيد دابكيفناس (بيلاروس) (تكلم بالانكليزية): هناك أحداث تمثل حدا فاصلا في الحياة، والمأساة التي حصلت في المحيط الهندي أصبحت تمثل حدا فاصلا للبشرية جمعاء. وما خلفته من دمار هائل ومعاناة بشرية يحملنا على التساؤل عن حدود ما هو مستطاع للبشرية. وقد يعلمنا أيضا بعض الدروس الهامة.

الشفقة والتضامن الإنساني، اللذان يتجاوزان حدود الدول، سينقذان العالم. وإننا نعجب بالمساعدات السخية حقا التي قدمتها البلدان الرئيسية المتقدمة النمو والنامية، والمنظمات الدولية، والمانحون في القطاعين العام والخاص. وتمثل حملات الإغاثة من هذا النوع النمط الوحيد لسباق تقديم الأموال بوازع نبيل – وهو النمط الذي يمكن القادة الدوليين الحقيقيين من الظهور، لا بالمطالبة أو القوة ولكن من خلال التقدير.

ونثني بالغ الثناء على جهود الإغاثة الطارئة السريعة، والمنسقة والفعالة التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة. وتمثل هذه الجهود بحد ذاتها دليلا كافيا على تزايد وأهمية منظمتنا وشأنها.

ويعرب شعب بيلاروس عن تعاطفه مع جميع الأشخاص الذين فقدوا أحباءهم في الأمواج القاتلة وعن شعوره بالشفقة حيالهم. وعلى غرار ما يفعل الناس في عشرات الدول في أرجاء العالم، يواصل البيلاروسيون الحزن والعطاء. بيلاروس ليست بلدا مانحا، ولكننا، أيضا، نبذل قصارى جهدنا للمساعدة. فقبل أسبوع، قدمت بيلاروس بقرار من رئيسها، عشرات الأطنان من الأغذية، والإمدادات الضرورية للعيش والمعدات التكنولوجية، بما في ذلك ١٢٥ جهازا منظورا لتنقية المياه – بقيمة إجمالية تزيد على ١٠٠ ٠٠٠ دولار – إلى أحد البلدان الأكثر تضررا بالكارثة – سري لانكا.

إن العالم لم يكن مستعدا لهذه الكارثة، ولكن كان بوسعه أن يكون مستعدا لها. لقد وقف الناس عاجزين أمام هذه النكبة؛ وما كان ينبغي لهم ذلك. ولقد أصبح إنشاء شبكات شاملة للإنذار المبكر المتعلق بالكوارث – ليس ذي صلة بسونامي فحسب وليس إقليميا فحسب – عاملا حيويا في الواقع لأمن العالم. ولا يمكن إحراز تقدم حقيقي في مواجهة التحدي المتمثل في منع وقوع خسائر في الأرواح بهذا الشكل المروع إلا عندما نفهم في نهاية المطاف حقيقة بسيطة – العالم إزاء الأمواج القاتلة، والزلازل والأعاصير، لا يتكون من دول وأقاليم؛ إنه مجرد عالم واحد. ولن يكون

بالمستطاع التصدي لهذه القوة المدمرة إلا إذا بذل المجتمع العالمي جهد موحدا. ونرحب، في ذلك الصدد، بالمقترحات العملية التي قدمها من هذا المنبر ممثلا اليابان والولايات المتحدة.

ونظرا للزيادة الكبيرة التي حدثت مؤخرا في تواتر وكثافة النكبات الطبيعية الحادة والزيادة المستمرة في درجة ضعف البلدان النامية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فورية وحاسمة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدور قيادي في هذا الصدد.

وأخيرا وليس آخرا، فمن العدل – ناهيك عن النبل والحق – ألا يقتطع هذا الحجم الكبير من المساعدات الطارئة التي قدمت وجرى التعهد بها للبلدان المتضررة، من التزامات المساعدات الإنمائية التي تعهد كبار المانحين في العالم بتقديمها قبل أن تقع هذه الكارثة. وإذا اتبعت البلدان المانحة السبيل الأيسر في هذه الحسابات، فتكون قد خذلت توقعات البلايين من الناس في العالم النامي والأمل في أن يتصدى التضامن البشري ليس لآثار الكوارث فحسب، بل يساعد حقيقة، في منعها، يوما ما. ولكننا نعتقد أنها لن تفعل ذلك.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): ترحب البرازيل بعقد هذه الجلسة للجمعية العامة عن تعزيز المساعدات من أجل الإغاثة في حالات الكوارث وأنشطة التأهيل وإعادة التعمير والوقاية عقب الكارثة التي سببتها سونامي في المحيط الهندي. فهي تهيئ الفرصة للدول الأعضاء ككل لتعرب عن بالغ أسفنا وتعازينا المخلصة لأسر الضحايا ولحكومات وشعوب دول المحيط الهندي التي تكبدت خسائر كبيرة في الأرواح وأضرارا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بسبب سونامي. وهي تهيئ لنا الفرصة أيضا لنُشيد بقيادة الدول المتضررة فضلا عن تعبئة واستجابة المجتمع الدولي بسرعة في مجال الإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة التعمير، وكذلك للإعراب عن دعمنا التام لهذا العمل.

وترحب البرازيل بالتعهدات التي أعلنت عنها البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية. ونحث جميع المانحين على الوفاء بتعهداتهم دون إبطاء، ونحثهم على مواصلة تقديم الأموال والمساعدات الضرورية لأنشطة إعادة التأهيل وإعادة التعمير. ونشعر بالقلق حيال العواقب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للكارثة على البلدان المتضررة. ولا بد من استدامة التزام المجتمع الدولي. ونوافق على أننا يجب ألا نفقد تركيزنا حالما تجاوزنا مرحلة الطوارئ. ويجب أن نحافظ على الإرادة السياسية لدعم البلدان المتضررة وشعوبها، وخاصة الفقراء، لكي يتمكنوا من الانتعاش الكامل من آثار الصدمة التي سببتها الكارثة ولكي يعيدوا بناء حياتهم.

لقد استجابت البرازيل على نحو عاجل للكارثة. فأرسلت أربع طائرات إلى المنطقة، تحمل الطائرة الأولى التي وصلت إلى بانكوك في ١ كانون الثاني/يناير ١٦٠ طنا من الأدوية والمواد الغذائية والمياه. وأسفر التضامن الحقيقي للشعب البرازيلي مع ضحايا سونامي عن التبرع بـ ١٠٠ طن إضافي من المياه، والأدوية والملابس والمواد الغذائية، يجري جمعها في جميع أنحاء البلد بغية تعبئتها وإرسالها. وفضلا عن ذلك، تستعد الحكومة لإرسال وحدات طبية وهندسية للمساعدة في إعادة التعمير وأيضا في جهود إزالة الألغام.

وكما نعلم جميعا، فقد أحدثت الكارثة أثرا على العديد من الدول والجنسيات في جميع أرجاء العالم. وعلمنا مع شعور كبير بالأسى بمقتل زميلنا الموقر، القنصل ليس أمايو دي أفولا، وهو دبلوماسي برازيلي كان يعمل في بانكوك، وبمقتل طفله غيانلوكا البالغ من العمر ١٠ أعوام.

ويود وفدي أن يؤكد على أهمية التعاون الدولي في دعم المساعي الجارية في البلدان المتضررة بغية التصدي لجميع جوانب الكوارث الطبيعة. ويشكل عقد المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث في كوبي اليوم فرصة وضع إطار لاستراتيجية الحد من الكوارث لهذا القرن. ونؤيد فكرة الإنشاء، على سبيل الإلحاح، لآليات إقليمية للرصد والإنذار المبكر والتقييم بغية التصدي لأخطار الرطوبة الجوية والأخطار الجيولوجية على الصعيد العالمي. وينبغي أن توفر البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية أموالا إضافية لكي تتمكن كل البلدان من التنفيذ الكامل لاستراتيجيات وآليات الحد من الكوارث.

ولئن كانت وسائط الإعلام العالمية الرئيسية كثيرا ما تبرز أزمات مروعة بعينها، فإن الأمر الذي يدعو إلى الأسف أن كوارث أخرى يكاد يجري تجاهلها. ويشكل عدم تقديم الدعم لما تسمى بحالات للطوارئ المنسية موضوعا يقتضي اهتمامنا الدقيق. ولا بد أن نضمن أن المساعدة الإنسانية تقدم على أساس غير تمييزي وحسن التوازن ومتناسب. ويجب أن تقدم المساعدة الإنسانية على أساس الاحتياجات القائمة.

وفي حالة كارثة سونامي التي عصفت بالمحيط الهندي، فإننا نرحب ترحيبا شديدا بالتعاون الفعال بين الدول المتضررة، ومنظومة الأمم المتحدة وأسرتها والبلدان المانحة والبلدان النامية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني في تنسيق المساعدة الإنسانية وتقديمها.

والأمر الذي يدعو إلى التشجيع هو أن نشاهد المجتمع الدولي يجابه هذه الكارثة بروح حقيقية من التعاون. ويحدونا الأمل أن يستمر هذا المناخ المؤاتي للتعاون وأن يكون نموذجا لكيفية التصدي للأزمات الأخرى والمشاكل الخطيرة. ونأمل أن تكون الموارد التي حشدت بناء على هذه الاستراتيجية موارد إضافية حقا، وألا تأتي على حساب أمواج ''سونامي'' اقتصادية واجتماعية، مثل الفقر والجوع وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): لقد أطلقت أرواح العنف أنفسها على الأرض مرة أخرى، هذه المرة مع وحشية لا مثيل لها في شكل أمواج سونامي الآسيوية. وخلفت موتا ودمارا كارثيا وبؤسا لا مثيل له ومعاناة لا يمكن قياسها. وعلى إثر ذلك الدمار المروع، أظهر المجتمع الدولي إحساسا بالتضامن يغمرنا باعتزاز يمكن تبريره. فقد استجاب المجتمع الدولي بشكل عاجل وبسخاء، مع شعور وإنسانية. وتولت الأمم المتحدة على النحو المناسب دورا قياديا، بالاقتران مع البلدان المتضررة. وشكلت الحكومات والمجتمع المدني وحدة في مواجهة تلك المحنة الهائلة. وتلك الاستجابات جديرة بالإشادة.

إن بلدي بالذات، بالرغم من قيودها العديدة والمختلفة، شاركت في عمليات الإغاثة في مرحلة مبكرة جدا. فقد أرسلنا سفنا وطائرات محملة بالمواد الضرورية، فضلا عن قوات لمساعدة المتضررين. وكما نعلم جميعا، فإن بنغلاديش ذاتها ما فتئت تعصف بها بلا هوادة تقلبات الطبيعة. ولكن أعواما من المسعى الدؤوب مكنتنا من إنشاء نظم ومن إعادة تنظيم البنى التحتية حتى نستطيع التنبؤ ببؤس الطبيعة والصمود أمامه والحد من تأثيره. وهناك خبرات يسرنا أن نتبادلها في الوقت المناسب مع المجتمعات ذات البيئة المشابهة.

وبينما لا يمكننا أن نمنع وقوع الكوارث الطبيعة، فإن لدينا اليوم الإمكانية للتخفيف من آثارها. فلدينا التكنولوجيا لإجراء التنبؤات. وفي وسع الأمم المتحدة بل وينبغي لها أن تنسق هذا إقليميا وعالميا. إن الاقتراح بإنشاء نظام للإنذار

بسونامي في منطقة المحيط الهندي اقتراح جدير بتأييدنا القوي.

ولن يكون الإنذار المبكر في حد ذاته كافيا لإنقاذ الحياة والممتلكات. ولا بد أن ترافقه وقاية هامة وكافية وبرامج لإعادة التوطين. وفي حالتنا بالذات، فقد صممنا نظاما معقدا في بنغلاديش ليشمل أقصى أركان البلد، بغية التعبئة الفورية للآلاف من المتطوعين الحضريين والريفيين وبغية مساعدة السكان على الوصول إلى المآوي المحصنة. وبناء على ذلك، انخفضت بقدر كبير الوفيات البشرية من جراء الكوارث.

والتحدي الكبير للمجتمعات المتضررة هو دائما إعادة التأهيل والتعمير. ولا بد للمجتمع الدولي، في ظل قيادة الأمم المتحدة، أن يحتفظ بموارد كافية تكون متاحة فورا للبلدان المعرضة للكوارث. وينبغي أن تعزز المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة تركيزها على البيئة لكي يجري تخفيض العبث البشري بالطبيعة. وبينما نجتمع اليوم، يعقد المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث في كوبي، اليابان، بهدف بدء إطار جديد للعمل على زيادة مرونة العالم في حالة وقوع الكوارث الطبيعية. وأيضا، في شباط/فبراير، ستستضيف بنغلاديش مؤتمر قمة قادة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للتعاون الإقليمي، الذي ستكون سونامي والمسائل ذات الصلة على رأس أولوياته.

وبغية مكافحة الكوارث، نحن بحاجة إلى التصميم. ومن تجربة بنغلاديش أيضا أنه، في تلك الحالات، ساعدتنا أيضا الثقافات السائدة للتعددية والقيم الديمقراطية التي تجعل الإجراءات العامة أكثر مساءلة والسلطات أكثر مسؤولية. وذلك يساعد على إجراء القدر اللازم للتعبئة الاجتماعية والمشاركة الشعبية. وكانت النتائج، كما شهدنا، دائما ايجابية.

وكثيرا ما يتبع الكارثة نوع من الفرج. ومن تلك المآسي نأخذ دروسا ونتعلم. وقد عاشت الطبيعة والإنسان في انسجام. كما أنهما كانا في حالة صراع. ولكن في كل الأوقات انتصر الإنسان في نهاية المطاف. فلتعمل الأمم المتحدة، أكبر المؤسسات المتعددة الأطراف للإنسان، على إعادة تجهيز نفسها وإصلاحها لكي تتمكن من مجابهة المحن، ولكي تنسق، حيثما أمكن، العلاقة بين الإنسان والطبيعة. وليس ذلك بالأمر المستحيل، وعلى أية حال، كما قيل، فإن متناول يد الإنسان يتجاوز قبضته، وإلا لماذا خلقت السماوات؟

السيد أسبلند (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أشارك زملائي الإعراب عن أعمق تعازينا لضحايا مأساة سونامي. لم تنج بشكل كامل أي قارة من آثار تلك الظاهرة الطبيعية العنيفة، بالرغم من أن البلدان في المحيط الهندي ومنطقة جنوب شرقي آسيا قد أصيبت على نحو خاص بنكبة شديدة. وفي بعض تلك البلدان، أزيلت مجتمعات محلية بأسرها، وترك الناجون مصابين بصدمة نفسية شديدة، إضافة إلى تعرضهم للمخاطر الناجمة عن تدمير البيئة التحتية وعدم وجود الإمدادات الأساسية. وهناك خطر أن تنتكس التنمية لعدة أعوام إذا لم يقدم العون اللازم.

وتود أيسلندا أن تشيد بالإجراء العاجل الذي اتخذته الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية. كما أننا نشيد بالإجراءات التي اتخذها جميع الدول المساهمة، وخاصة الإجراءات التي اتخذها سلطات البلدان الأكثر تضررا بالكارثة.

وما زالت حالة الطوارئ الإنسانية العاجلة مستمرة. وقد تبرعت حكومة أيسلندا فعلا بمبلغ يقارب ٢,٥ مليون دولار، سيذهب منه أكثر من مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار إلى

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، وعدد من المنظمات غير الحكومية للعمل الإنساني العاجل.

ولكننا أيضا ندرك جيدا الاحتياجات الطويلة الأجل في تلك البلدان. وقررت أيسلندا بالفعل، كجزء من زيادة شاملة كبيرة في عونها الإنمائي، أن تخصص مبلغ ٢٥ مليون كرونر أيسلندية للتعاون الإنمائي مع سري لانكا. وسيضاعف ذلك العون ثلاث مرات لكي يبلغ ٧٥ مليون كرونر، تعادل ١,٢ مليون دولار. وستجري وكالتنا للعون الإنمائي تقييما في ضوء الكارثة الأخيرة بهدف المساهمة بأكثر صورة فعالة ممكنة في إعادة التعمير.

وإضافة إلى ذلك، فقد أظهر شعب أيسلندا قاطبة تضامنا مع ضحايا سونامي. وحتى الآن، جمعت المنظمات غير الحكومية حوالى ٤ ملايين دولار عن طريق التبرعات العامة. ويبلغ ذلك قرابة ١٣ دولارا تقريبا لكل مواطن أيسلندي.

وأيسلندا، بوصفها بلدا يدرك جيدا تأثير الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى وتأثير القوة المدمرة للبحار، ستستمر بمتابعة التطورات وستسعى إلى المساهمة حيثما أمكنها ذلك. ونؤيد الأهمية التي تولى لإنشاء نظام للإنذار المبكر في أسرع وقت ممكن في المحيط الهندي.

السيدة تيلور روبرتس (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بناء على طلب مجموعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. والأمر المناسب بشكل كامل هو أن تكرس الجمعية العامة اهتماما محددا للزلزال الأخير وكارثة سونامي، التي ألحقت الدمار على نطاق غير مسبوق بالدول الجزرية والساحلية في المحيط الهندي. ونشعر بالأسى للخسائر في الأرواح ولمعاناة الذين نجوا من الكارثة.

إن حجم الكارثة يقتضي استجابة متناسبة من المجتمع العالمي. والدول المتضررة كلها بلدان نامية، وبالنسبة لها تشكل هذه الكارثة محنة كبرى هي: إلحاق أضرار ببلايين الدولارات وتدمير أسباب المعيشة الاقتصادية.

وكانت استجابة العالم حتى الآن جديرة بالإشادة، وتم التعهد والوفاء بعروض سخية للمساعدة. وفي ما يتعلق بالجهود المستمرة لتقديم الإغاثة الطارئة، فإننا نقدر الدور الإيجابي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالتعاون مع البلدان المانحة والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ونلاحظ على نحو خاص قيام الأمين العام بإطلاقه في الوقت المناسب للنداء العاجل في المؤتمر الدولي الذي عقد في جاكرتا بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير، والرد الإيجابي من حيث التعهدات والمساهمة الفعلية التي قدمها العديد من الدول الأعضاء، بما فيها البلدان النامية، بغية مساعدة البلدان المتضررة على توفير الإغاثة الطارئة وإعادة التأهيل والتعمير.

إن حكومة جامايكا، اعترافا منها بحجم المأساة، وبالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلد، أدت أيضا دورها في تقديم مساهمة بمبلغ ١٥ مليون دولار جامايكي واتخذت ترتيبات لتقديم مساهمات من الجمهور قاطبة.

ويغطي النداء العاجل الذي تم إطلاقه فترة ستة أشهر؛ وينبغي أن يتجاوز تركيزنا في هذه الجلسة ذلك الإطار الزمني. وينبغي النظر في اتخاذ إجراء متزامن بشأن وضع استراتيجية طويلة الأجل، وينبغي أن يشمل الصورة الواسعة للوقاية من الكارثة وإدارتها والانتعاش. ونحدد ثلاثة عناصر.

أولا، لئن كانت الإغاثة الطارئة تحظى بالأولوية الأولى، فإنه يتعين وضع خطط لإعادة تأهيل وتعمير البلدان

المدمرة. وينبغي وضع برامج محددة وتدابير خاصة للانتعاش الاقتصادي، مع توفير الموارد المالية اللازمة والحوافز للبلدان والدول المتضررة.

ثانيا، هناك حاجة واضحة إلى زيادة التعاون بشأن إنشاء نظام للإنذار المبكر قادر على الإيصال السريع للمعلومات عن تحركات الأرض والأنماط الجوية المنذرة بالخطر. ونرحب باعتزام منظمي المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، الذي افتتح اليوم في كوبي، اليابان، تقديم اقتراح بعقد جلسة استثنائية للمؤتمر تكون معنية بالمسألة.

ثالثا، تقوم حاجة مستمرة إلى تطوير وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على إدارة الكوارث والتخفيف من حدتها. وستشكل الفرق المحلية والإقليمية للاستجابة الخط الأول دائما للدفاع ضد التأثير المدمر للكوارث الطبيعة.

إن البلدان النامية، وخاصة الدول الجزرية والساحلية، عانت مؤخرا نكسات شديدة في آفاقها الإنمائية بسبب الكوارث الطبيعية. وفي منطقة البحر الكاريبي، لدينا تجربتنا بالذات مع الأعاصير، وخلال الموسم الماضي، عانينا دمارا واسع النطاق. وتلك المأساة التي وقعت قبل وقت قصير أوضحت بشكل درامي الضعف والأخطار التي سيستمر العديد منا يواجهها من جراء الإمكانية التدميرية للطبيعة. ونؤمن بأنه ينبغي أن تعمل هذه التجربة على تعزيز روح التعاون والشراكة والمساعي المشتركة في الوقاية من الكوارث وعمليات الإغاثة التي تستند إلى التضامن البشري والغرض المشترك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.